

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم اقتصادية  
ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير  
شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبين:

بن علي بن عودة

بلحاج رشيد

تحت عنوان:

دور الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي- حالة الجزائر

(1996 \* 2021)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. طالم علي	أستاذ محاضر أ- جامعة ابن خلدون تيارت	رئيسا
أ. بلقربوز مصطفى	أستاذ محاضر ب- جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفا ومقررا
أ. بلخير فريد	أستاذ محاضر أ- جامعة ابن خلدون تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تشكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات واصلي وأسلم على نبينا محمد صلى

الله عليه وسلم وعلى آله وصحابه اجمعين

اللهم لك الحمد والشكر على توفيقه لي أن مكنتني من إتمام هذا العمل، كما

أتقدم بجزيل الشكر الى كل من أعاننا في إتمام هذا العمل من قريب او من

بعيد واطمأنا بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور مصطفى بلقربوز الذي لم يبخل

علينا بتوجيهاته ومرافقته لنا وحرصه على إتمام بهذا العمل على أحسن وجه

والشكر موصول الى اعضاء لجنة المناقشة الذي يشرفون بقراءة هذه

المذكرة وتقديم توجيهاتهم ونصائحهم لنا.

## الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه وجعله الله في اعلى عليين، مع

الصديقين والشهداء والنبیین وحسن اولئك رفيقا

إلى من جعل الله الجنة تحت اقدامها والدتي حفظها الله ورعاها وأطال الله

في عمرها، وإلى زوجتي الغالية وبناتي امينة ورحاب وريتاج حفظهم الله

ورعاهم وانبتهم نباتا حسنا

والى اخوتي واخواتي والى كل العائلة الجامعية والاصدقاء والأحبة.

فهرس المحتويات

شكر

اهداء

الفهرس

.....قائمة الجداول

أ	مقدمة:
	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للحوكمة و النمو الإقتصادي</b>
6	تمهيد:
7	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة
7	المطلب الأول: ماهية الحوكمة
7	أولاً: مفهوم الحكومة
8	ثانياً: أطراف الحوكمة:
8	المطلب الثاني: معايير الحوكمة وأهدافها
8	أولاً: معايير الحوكمة:
9	ثانياً: أهداف الحوكمة
10	المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي
10	المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
10	أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي
11	ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي
12	المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي
12	أولاً: نظريات النمو الاقتصادي
16	ثانياً: نماذج النمو الاقتصادي
17	المبحث الثالث: دور الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي
17	المطلب الأول: مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي.
17	أولاً: مؤشرات الحوكمة
19	ثانياً: مؤشرات النمو الاقتصادي:
19	المطلب الثاني: تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي
19	أولاً: علاقة مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي
21	ثانياً: علاقة أبعاد الحوكمة بالنمو الاقتصادي

23	خلاصة:
	<b>الفصل الثاني: الحوكمة و النمو الاقتصادي في الجزائر</b>
25	تمهيد:
26	المبحث الأول: مؤشرات الحوكمة في الجزائر
26	المطلب الأول: مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال فترة (1996-2021)
26	أولاً: الرأي والمسائلة والاستقرار السياسي
30	ثانياً: نوعية التنظيم والإجراءات وفعالية الحكومة:
34	ثالثاً سيادة القانون ومكافحة الفساد
35	المطلب الثاني: الحوكمة في الجزائر
36	المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر
36	المطلب الأول البرامج التي انتهجتها الجزائر للدفع بالنمو الاقتصادي
36	أولاً: برنامج التصحيح الهيكلي
37	ثانياً: أهداف ومضمون برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر
39	ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)
41	ثالثاً: برنامج توطيد النمو (2010-2014)
42	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر
43	المبحث الثالث: دور الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي
43	المطلب الأول: العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي
45	المطلب الثاني: المعوقات التي تواجهها الجزائر في تطبيق الحوكمة.
45	أولاً- تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر:
46	ثانياً- عوائق تطبيق حوكمة المؤسسات في الجزائر:
47	خلاصة:
49	خاتمة:
52	المصادر و المراجع
54	ملخص:

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
28	تطور مؤشر الرأي والمسائلة في الجزائر (1996-2021)	01
30	مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر (1996-2021)	02
32	تطور مؤشر فعالية الحوكمة في الجزائر (1996-2021)	03
33	تطور مؤشر نوعية التنظيم في الجزائر (1996-2021)	04
34	تطور مؤشر سيادة القانون في الجزائر (1996-2021)	05
35	تطور مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر (1996-2021)	06
36	الحوكمة في الجزائر (1996-2021)	07
40	برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009	08
44	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1996-2021)	09
45	علاقة الحوكمة بالنمو الإقتصادي في الجزائر (1996-2021)	10



# مقدمة





يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات ويتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة، إذ يعتبر من الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخاءها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع بمثابة المناخ الملائم لتطويره وتحقيق مستويات معتبرة من التنمية، كعامل الوفرة المادية والبشرية وعوامل الإنتاج، وكذا وجود مؤسسات ذات الكفاءة العالية، المشاركة المجتمعية، الحوكمة، البحث العلمي، الصحة، التعليم.... إذا أصبحت عملية تحقيق مستويات عالية من معدل النمو الاقتصادي مرتبط عضويا يتوفر هذا المناخ.

وقد كشفت الدراسات الحديثة للبنك الإفريقي للتنمية وكذا بعض المنظمات العالمية الأخرى، أن النمو الاقتصادي في الدول النامية يواجه عوائق وتحديات كثيرة رغم وفرة الموارد الأولية واليد العاملة، وهذا لعدم وجود مؤسسات فاعلة تخضع القائمين على الشأن العام للمساءلة والتي تسهر على تفعيل سيادة القانون وتحقيق التوازن بين الحكومات والمجتمع ومحاربة انتشار الفساد والمحاباة، وكما لا يخفى أن موضوع الفساد كما جاء في الأدبيات يعد كابح للنمو وكذا التنمية على جميع المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية، مع تزايد وتطور الأنشطة وممارسات غير مشروعة متخذة أشكال وابعاد تستدعي القلق، حيث تصب في وعاء واحد ألا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المالية والمادية والتآكل في الربوع.

لقد حرصت عدد من المؤسسات الدولية على تناول مفهوم الحوكمة بالتحليل والدراسة وعلى رأسها نجد الدراسة التي أجراها البنك الدولي تظهر العلاقة الموجودة بين الحوكمة وارتفاع معدل النمو وكذا نصيب الفرد من الدخل الوطني، وأن إتباع المقاييس الرئيسية الشفافية والوضوح تؤدي إلى تشجيع استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل، وبالتالي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا فإن إصلاح الحكومات ضروري وحتمي عن طريق محاربة الفساد الذي يمثل تهدينا خطيرا لنظم الإدارة العامة.

وعملية البناء والتنمية الاقتصادية في بيئة مشجعة بالفساد تعمل على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية مما تعكس مباشرة على معدلات النمو، علاوة على ذلك، يؤديان إلى تأسيس بيئة غير ديمقراطية، تتميز بعدم القدرة على تفعيل أدوار السلطة والمؤسسات الدستورية، ومن أجل مكافحة الفساد تقوم الحوكمة بأدوار مهمة جدا في ذلك من خلال إتباع مقاربة متكاملة للوقاية، وتجريم أفعال الفساد وزيادة المشاركة العامة في تنفيذ استراتيجية تدعيما لقدرات العملياتية للمؤسسات والهيكل المكلفة بتفعيل وتنفيذ جهود محاربة الفساد والحد منه.

**1- إشكالية البحث:**

تطرقنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

**ما هو دور الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1996\_2021)**

لمعالجة هذه المشكلة البحثية قمنا بصياغة الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالحوكمة، النمو الاقتصادي؟
- ما هي مؤشرات كل من الحوكمة والنمو الاقتصادي؟
- ما هي العلاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة في الجزائر؟

**2- فرضيات البحث:**

إن محاولة الإجابة على الاسئلة السابقة تدفعنا لطرح الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: وجود النمو الاقتصادي متطور يعكس وجود حوكمة جيدة.
- الفرضية الثانية: هناك دور للحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي
- الفرضية الثالثة الحوكمة وعلاقتها بعجلة النمو الاقتصادي في الجزائر

**3- أسباب اختيار الموضوع:**

لقد تعددت الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع، ويمكن تقسيمها إلى أسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

**- الأسباب الموضوعية:**

- ندرة نسبية للدراسة التي تناولت الاحصائيات الخاصة بالحوكمة والنمو الاقتصادي
- تزايد الإدراك في أغلب الدول بأهمية الحوكمة ومدى مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي في الدولة.
- الاهتمام المتزايد لأبعاد الحوكمة لما توفره من انعكاسات ايجابية على اقتصاديات الدول.

**- الأسباب الذاتية:**

- الموضوع كان من اقتراح الدكتور بلقربوز مصطفى.
- أهمية الموضوع بالنسبة لتخصصنا خاصة أنه يتناول موضوعين هامين النمو الاقتصادي والحوكمة.
- الرغبة في فهم العلاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة.

**4- أهمية البحث:**

يستمد البحث أهميته في كونه يعتبر يشغل اهتمام الكثير من الباحثين في ميدان العلوم الاقتصادية بالدرجة الأولى، إضافة إلى الاهتمام البالغ الذي توليه المؤسسات المالية الدولية والوكالات التعاونية لمفهوم الحوكمة بحيث تربطها بالمشروعية في تعاملها مع الدول النامية ومن بينها الجزائر.

**5- أهداف البحث:**

- تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم الحوكمة ومعايير ومعرفة أثر متغيرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما تهدف إلى معرفة العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر وتقديم المقترحات المناسبة

التي تشارك في إرساء دعائم الحوكمة في الجزائر، حيث أصبحت كل المجتمعات تدرك أن التراجع الاقتصادي والتنمية ناشئ على الفساد وعدم وجود ادارة رشيدة في البلد.

## 6- حدود الدراسة:

تنقسم حدود الدراسة إلى:

### - الحدود المكانية:

تتناول هذه الدراسة كحيز مكاني الجزائر، من خلال دراسة حالة النمو الاقتصادي والحوكمة ومؤشراتها في الجزائر.

### - الحدود الزمانية:

تعتمد الدراسة على إحصاءات لحصيلة الاستثمارات خلال الفترة (1996-2021).

## 7- المنهج المستخدم:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل وصف المفاهيم المتعلقة بكل من الحوكمة والنمو الاقتصادي، والتعرف على الدراسات النظرية والعملية المتعلقة بها، ومن ثم تحليل وضعية العلاقة بينهما.

## 8- الدراسات السابقة:

تعتبر هذه المذكرة تكملة لبعض الدراسات التي سبقتها والتي من بينها:

- سارة دباغي (2009)، الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية في الجزائر (1999-2007): تطرقت فيها الباحثة إلى جذور الحكم الرشيد والإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية وعلاقتها بأسلوب الحكم لتجري بعدها دراسة بيانية للعلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية بالجزائر (معايير ارتباط بيرسون) وقد توصلت إلى وجود علاقة طردية بين تبني مبادئ واليات الحكم الرشيد وبين الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

- أحمد جاسم حمد، (2011) مدى توافر مؤشرات إدارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق: تطرق البحث إلى القنوات التي من خلالها تقوم إدارة الحكم الرشيد بتهيئة الظروف المناسبة في بيئة الأعمال وتطويرها ليتمكن رجال الأعمال من ممارسة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي أصبح التركيز على إدارة الحكم الرشيد من المهام الرئيسية التي تطمح البلدان إلى تطبيقها. وفيما يخص العراق اتضح أن جميع هذه المؤشرات ذات قيم سالبة وهذا يعني ذلك تدهور دور الدولة وتراجعها سواء من ناحية الإشراف والرقابة على المشاريع وقدرتها على محاربة الفساد أو توفير البيئة المناسبة للأعمال من خلال المساءلة. وإبداء الرأي والأطر التنظيمية الأخرى. وبشكل عام فإن هذه الدراسة تلتقي مع موضوع بحثنا في جملة من النقاط أبرزها تعرضها للخلفية النظرية للحكم الرشيد، ومؤشرات قياسه وتحليل أثره على النمو الاقتصادي.

\_ براهيم عدلي (2019) اثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي في الجزائر تطرق فيها على مؤشرات واحدة (مؤشرات البنك الدولي) وطريقة واحدة لبناء مؤشر مركب هي طريقة المركبات الاساسية وقد توصل الى المبادئ الكبرى التي ينبغي على الدول تطبيقها حتى تصل الى حكم راشد او حوكمة جيدة

طكوش صبرينة واقع الحكم الراشد في الجزائر تناولت الباحثة في دراستها الى تشخيص واقع الحكم الراشد حيث استندت في ذلك على مجموعة من التقارير الدولية سواء تلك الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية تقرير التنمية الانسانية العربية تقرير مؤسسة البنك الدولي وقد توصلت الى التطبيق الحكم الراشد في الجزائر تطبيقا جزئيا

### 9- صعوبات البحث:

- تكن أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال انجاز هذا البحث فيما يلي:
- ندرة المراجع التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والحوكمة.
- عدم وجود الاحصائيات الخاصة بالحوكمة عبر المواقع الخاصة بالديوان الوطني للاحصائيات.

### 10- هيكل البحث:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة وذلك على النحو التالي:

تم التطرق في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول الحوكمة والنمو الإقتصادي والعلاقة بينهما، بحيث تناولنا في هذا الفصل كل ما يخص الجانب النظري لمتغيري الدراسة من تعاريف ومؤشرات وأنواع وغيرها، كما تطرقنا إلى الحوكمة ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي والعلاقة بينهما

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى دراسة حالة الجزائر من خلال إستعراض كل من الحوكمة والنمو الإقتصادي في الجزائر إلى غاية سنة 2021.



# الفصل الأول

النظري للحوكمة والنمو

الاقتصادي الإطار



## تمهيد:

يزداد الاهتمام العالمي بمفهوم حوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة كانت أو الناشئة وذلك في العقود الأخيرة، إذ أصبحت من المواضيع البارزة التي تفرض نفسها على المؤسسة. خاصة في ظل الانهيارات الكبرى التي شهدتها أكبر المؤسسات على مستوى العالم من بينها INRON و WORLDCOM هذا ناهيك عن سلسلة من الأحداث المتكررة التي تسببت في إفلاس العديد من الشركات وحدثت أزمات مالية. مما دفع بالحكومات إلى دراسة أسباب هذه الانتكاسات، فكانت الحوكمة ثمرة لتلك الدراسات ولمنع حدوث ذلك أو التقليل منها في أدنى المستويات، تلجأ المؤسسات إلى التركيز على العديد من الآليات المهمة لتفعيل دور الحوكمة.

وبالتالي تلعب الحوكمة دوراً فعالاً في مجالات الإصلاح المالي والإداري لشركات القطاع العام والخاص، وزيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية، وتنشيط الاستثمار الوطني وجذب الاستثمارات، وتدعيم الجهاز المصرفي وزيادة قدراته ، وتفعيل سوق الأوراق المالية ، ودفع عملية النمو الاقتصادي بقوة ومن خلال ما سبق يمكننا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم عامة حول الحوكمة ثم يليه المبحث الثاني الإطار النظري للنمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث تطرقنا فيه الى دور الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة

ان المتأمل في موضوع الحوكمة يجدها متشعبة ومتداخلة وان هناك صعوبة في تحديد الطريقة المثلى المتبعة ولهذا يجب التطرق الى الحوكمة بمفاهيمها العامة والخاصة وما تحتوي عليه وهذا ما سوف نتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية الحوكمة

على الرغم من انتشار استخدام مصطلح الحوكمة في السنوات الأخيرة في عدة مجالات كالاقتصاد والسياسة إلى أنه لم ينتج عنه تعريف محدد لها على الرغم من الاتفاق على المبادئ المكونة لها. المفهوم الأساسي للحوكمة يقوم على أساس أن دور الحكومات في إدارة شؤون الدولة تغير في السنوات الأخيرة من كونه الدور الرئيسي والوحيد إلى دور المنسق والمنظم في ظل أسلوب الحوكمة فمثلا الأمم المتحدة تعرف الحوكمة بأنها عملية اتخاذ القرارات والطريقة التي تنفذ بها تلك القرارات أما البنك الدولي فيعرف الحوكمة على أنها الطريقة التي تمارس بها السلطة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية طبقا لهذه التعاريف يتضح الدور المهم الذي تلعبه الحكومات في تطبيق الحوكمة كمنسق بين مختلف القطاعات المشاركة في عملية الحوكمة من جهة يرى آخرون أن الحوكمة تشمل أكثر من مجرد الدور التتسيقي واشراف الحوكمة في ادارة شؤون الدولة في ظل أسلوب الحوكمة بل يشمل الطريقة التي تحل بها مشاكل أي مجتمع بالإضافة إلى تطبيق المبادئ الديمقراطية في المجتمعات يتفقون مع طرح ويعرفونها بأنها الطريقة التي يشترك فيها المسؤول والمنظمات الحكومية والغير الحكومية في رسم سياسة عامة لتقديم خدمة للناس<sup>1</sup>.

أولاً: مفهوم الحوكمة

هي مصطلح معرب بكلمة (gouvernance) وعلى الرغم من اختلاف مسمياتها (الحاكمية الحكمانية الحوكمة الإدارية) إلا أنها ترمز لمعنى واحد وهو طرق وأساليب التدابير بها الشؤون العامة لدولة ما، لذلك فإن الحوكمة تتشابه مع حوكمة الشركات (gouvernance corporate) في الدعوة إلى الشفافية والإفصاح ولكن الحوكمة تشمل أيضا طريقة عمل الحوكمة في إدارة شؤون الدولة بالإضافة إلى جهات المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والتنفيذ والمراقبة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بسام عبد الله سام، الحوكمة الرشيدة، المملكة العربية السعودية، حالة دراسية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، السعودية، العدد 3، 2014، ص 04.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 4-5.

ثانياً: أطراف الحوكمة:

لا تقتصر الحوكمة على طرف واحد بل هناك عناصر في المجتمع تضمن الممارسة الجيدة للسلطة وإدارة الحكم وتتمثل في<sup>1</sup>:

**1- الدولة:** وهي عبارة عن مجموعة من المؤسسات السياسية المهمة خصيصاً بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة ويتمثل في السلطة التشريعية سلطة قضائية والسلطة تنفيذية.

**2- المجتمع المدني:** أصبح المجتمع المدني ملازماً للدولة العصرية، حيث حل محل مصطلح المجتمع الفاضل في الفلسفة السياسية حيث لم تعد تتحدث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة وإنما علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات.

**3- القطاع الخاص:** نقصد به القطاع الذي يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال وتتولى آليات السوق توجيه دقة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة وهي تسعى لتحقيق أقصى ربح معين ولقد بدأت الخوصصة منذ أوائل الثمانينيات بالولايات المتحدة الأمريكية.

**المطلب الثاني: معايير الحوكمة وأهدافها**

**أولاً: معايير الحوكمة:**

من خلال التعاريف المتعددة للحوكمة نستنتج أن هناك اختلاف وجهات نظر حسب الأبعاد على نظرة المعرف لها، كذلك معايير الحوكمة متعددة ومتنوعة وهي تتوزع بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية الدولة، ومؤسسات المركزية واللامركزية بل تشمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين أنفسهم بصفاتهم أفراد ناشطين، ومن هنا معايير الحوكمة تختلف حسب اختلافها بها وأولوياتها فمثلاً معايير البنك الدولي تختلف عن معايير الأمم المتحدة حيث نجد معايير البنك الدولي كمؤسسة اقتصادية بالدرجة الأولى تستند إلى ما يحفز النمو:

• **معايير البنك الدولي** قام معهد الدولي بإشراف دانيال كوفان بوضع 6 معايير للحوكمة نذكر منها<sup>2</sup>:

(1) **المشاركة والمسائلة:** يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على مشاركة في انتخاب حكومتهم وكذا حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

(2) **فعالية الحوكمة:** يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوطات السياسية ونوعية اعداد السياسات.

<sup>1</sup> إبراهيم عدلي، أثر الحوكمة الجيدة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وزارة التعليم العالي والبحث جامعة الجزائر، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه نيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكلي، العدد 2019، ص: 16-18.

<sup>2</sup> مرجع سابق، ص: 9-10.



(3) جودة التشريعات: قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.

(4) سيادة القانون: تقيس مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع والتقييد بها بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود والحقوق الملكية والشرطة والمحاكم. وكذلك احتمال وقوع الجرائم وأعمال العنف.

(5) مكافحة الفساد: يقيس مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها وكذا استحواذ أصحاب المصالح الشخصية والنخبة على مقدرات الدولة.

(6) الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب

### ثانياً: أهداف الحوكمة

عندما تكون هناك حوكمة جيدة تنتج عنها مجموعة أهداف نلخصها فيما يلي<sup>1</sup>:

- تحسين فرص الوصول إلى أسواق ورأس مال.
- وضع أنظمة كفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح.
- وضع أنظمة رقابة على إدارة المؤسسات وأعضاء مجلس الإدارة.
- وضع قواعد سير العمل المتضمنة تحقيق أهداف الحوكمة.
- العدالة والشفافية وحق المساءلة بها يسمح لكل ذي مصلحة من مراجعة الإدارة.
- تشجيع وجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية.
- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن استخدام الموارد ومدى التزام بالقانون والإشراف على المسؤولية الاجتماعية في ضوء قواعد الحوكمة الراشدة.

<sup>1</sup> رتيعة محمد حسين حسام، أثر مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة قياسية خلال الفترة "1996-2018" مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 2، 2011، ص 48.

### المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تعتبر التنمية والنمو الاقتصادي من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد؛ إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع التي تهتم إدارة الحكومات التي تهتم بتطوير بلادها وازدهار شعبها، ولكن يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

#### أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي بالزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول ان النمو الاقتصادي هو عبارته عن محطه لتوسع الاقتصاد المتتالي فانه يأخذ بعين الاعتبار معدل نمو الدخل الفردي ولما سبق ذكره فان النمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين

- ارتفاع معدل الدخل الفردي

- يعتبر النمو الاقتصادي اشارة ضروريا ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، من خلال هذا تعريف نلاحظ مجموعة من السمات نذكر منها:

- التركيز على النمو طويل الاجل وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر

- ما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو

امازون ديفوار يعربه بأنه التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في إنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة وبصفة أدق يمكن تعريف النمو الزيادة في إجمالي الدخل داخل البلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي<sup>1</sup>.

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.

- دور التقانة المركزية في النمو طويل الأجل.

- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.

<sup>1</sup> مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، www.startimes.com، نظر بتاريخ: 2022/12/22 على الساعة 18:23.

ثانياً: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتلخص في تلك الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة فإنه ينبغي أن نشير إلى أنه يجب التمييز بين ثلاث أنواع من النمو:

**1. النمو الطبيعي:** هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخياً بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأس المالية، وتتلخص العمليات الموضوعية سابقة الذكر في أربعة عمليات، تأتي على ذكرها كما يلي<sup>1</sup>:

أ. **العملية الأولى:** هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل، بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.

ب. **العملية الثانية:** هي عملية تراكم أولي لرأس المال في بادئ الأمر كان مركزاً على خدمة التجارة الخارجية للدولة، ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.<sup>2</sup>

ج. **العملية الثالثة:** هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الانتاجية ليس بهدف إشباع حاجات المنتج نفسه بل بهدف المبادلة في السوق هذا التحول الذي طرأ على المنتجات بتحويلها إلى سلعة تتداول في السوق وليست للاستهلاك الذاتي بالإضافة إلى سيادة العلاقات السلعية النقدية بدافع النمو المجتمعات تاريخياً.

د. **العملية الرابعة:** وهي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي بمعنى يصبح لكل يسوق ناتج فيها عرض وطلب كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق اقتصادي.

**2. النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي يفقد إلى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، لا تلبث وان تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفير مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.<sup>3</sup>

**3. النمو المخطط:** هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطاً وثيقاً بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، رسالة الماجستير في تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011، ص 07.

<sup>2</sup> بناني فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 07.

<sup>4</sup> كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر (مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص 63.

## المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

تساهم نظريات ونماذج النمو الاقتصادي في توضيح المعايير والمحددات لتطوير وزيادة النمو الاقتصادي في الدول وعليه سوف نستعرض بعض النظريات والنماذج.

### أولاً: نظريات النمو الاقتصادي

#### 1. النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاربيين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- سياسة الحرية الاقتصادية
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- الربح هو الحافز على الاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظراً لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

#### 2. النظرية النيوكلاسيكية في النمو:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز إقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، وهذا على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع.<sup>1</sup>
- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛
- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائماً على التجديد والابتكار.
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العضوي - لا يتحقق فجأة، إنما تدريجياً - وصف مارشال.
- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

#### 3. النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

<sup>1</sup> كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينارد كينز (1883-1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام (1929-1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو، وهي:

- أ. معدل النمو الفعلي، وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل إلى الدخل.
- ب. معدل النمو المرغوب، وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- ج. معدل النمو الطبيعي (GN)، فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل<sup>1</sup>.

#### 4. النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة. وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساسي الفعلي للنظرية الماركسية في النمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة. ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي: إن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

- تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق<sup>2</sup>.
- البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.
- الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام<sup>3</sup>.

#### 5. النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول

<sup>1</sup> توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 31، 32.

<sup>2</sup> كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>3</sup> بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي (دراسة نظرية)، مرجع سابق، ص: 16-17.

تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي تركز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية<sup>1</sup>.

## 6. نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي:

جوزيف شومبيتر *Joseph Schumpeter* (1883-1950) اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا - تشيكيا، وتوفي في تاكونيك - كونيتيكت - الولايات المتحدة الأمريكية. وفي تحليله لعملية النمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائماً دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجدر السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا.

## 7. نظرية مراحل النمو عند والت روستو:

تسمى أيضاً: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم

<sup>1</sup> توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص: 34.

كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النمو الاقتصادي بغض النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئاً عادياً<sup>1</sup>.

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعَنَّ أساساً بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكياً للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 - 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

✓ مرحلة المجتمع التقليدي.

✓ مرحلة التهيؤ للانطلاق.

✓ مرحلة الانطلاق.

✓ مرحلة الاتجاه نحو النضج.

✓ مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدتها التاريخ الحديث<sup>2</sup>.

#### - المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي

تتميز باقتصاد متخلف جدا يتسم بالطابع الزراعي يتبع اهله وسائل بدائية للإنتاج ويلعب فيه دور الأسرة او العشيرة دورا رئيسيا<sup>3</sup>.

#### - المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق

تميز مرحلة المجتمع المؤهل لانطلاق بظهور نوازع للتحويل الجذري ، التحويل في المؤسسات السياسية الاقتصادية وتوسيع افاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بالأفراد بإفراد المجتمع الى العمل المثمر واذا أخذ المبادرة.

#### - المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

هي مرحلة حتمية في عملية النمو فإذا تعطلت العقبات التي تعترض شبوه التنمية دخل المجتمع مرحلة الانطلاق وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة أجل التقدم في كل مرافق الحياة فيصبح النمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع وفي هذه المرحلة ترتفع نسبه الاستثمار من خمسه الى 10% فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> شريفى ابراهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 08، 2012

<sup>2</sup> عبله عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبدالعزيز، الجزء الثالث، 2009، ص: 23-24.

<sup>3</sup> عبد اللطيف مصيطفى وعبدالرحمن بن سانية، مرجع سابق، ص: 02.

<sup>4</sup> والت روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962. ص

- المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النضج

تكون فيها الدول المتقدمة اقتصاديا قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي وتمكنت من رفع مستوى انتاجها حيث ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلية وتقام العديد من الصناعات الأساسية كصناعة الآلات الصناعية لزراعية والالكترونية والكيميائية مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ارتفاع نسبة الفئتين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.
- النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين<sup>1</sup>.

- المرحلة الخامسة: الاستهلاك الوفير:

وهي مرحلة التي يبلغ فيها البلد شيئاً كبيراً من التقدم حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة ويعيش السكان في سعة من العيش ورفاهية بدخول عالية وقسط وافر من سلع الاستهلاك، ومن مظاهرها:

- زيادة الإنتاج الفكري والادبي للمجتمع
- ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (السيارات مثلاً)

ثانياً: نماذج النمو الاقتصادي

1. نموذج هارولد ودومار:

يعد من أكثر النماذج اتساعاً وشيوعاً، يرتكز الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد ويبين أهميه الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو، يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لصيد رأس المال بإنماء الناتج القومي لتعرف هذه العلاقة والمشكلة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي معاملاً رأس المال لنموذج هارون دومان يبين أن حقيقة عملية التنمية يتطلب زيادة إيدار وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو وأساس النمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو.

2. نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

هذا النموذج تطور تطوراً غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة. ومن خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية، التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة،

<sup>1</sup> عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص: 40.



وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، مثل: شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات المساعدات، مثل: البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، التي تمويلها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هذه النظرية يعززون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي.<sup>1</sup>

إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًا لتحرير العالم الثالث.

### 3. نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: دور الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي

على الرغم من اختلاف وتعدد مؤشرات الحوكمة إلا أن المؤشرات العالمية للحوكمة التي أصدرها البنك الدولي لمعرفة وقياس جودة دول العالم المتخلفة المتقدمة والنامية على حد سواء تعد أكثر مؤشرات الحوكمة الشمولية وأفضلها استخداما وفي هذا الإطار سحر البنك الدولي الى إيجاد مجموعة من المؤشرات الكمية التي من خلالها يمكن توضيح إنجازات إدارة الحكم وفي هذا المجال تم تحديد ستة مؤشرات لتحقيق النمو الاقتصادي.

### المطلب الأول: مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي.

تساهم الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي وهذا راجع لطريقة الاستخدام الأمثل لكل من مؤشرات الحوكمة ومؤشرات النمو على حد سواء وعليه نتطرق لكليهما بكل وجيز:

#### أولاً: مؤشرات الحوكمة

تلعب الحوكمة دوراً أساسياً ومهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، ولكي نعرف مدى تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي لا بد من معرفة مدى تأثير مؤشرات الحوكمة والدور الذي تلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولمعرفة ذلك يجب التطرق إلى مؤشرات الحوكمة ندرجها فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بشيري فايرزة، بوترة باتول، مرجع سبق سابق، ص 89.

<sup>2</sup> فاروق عبده فله، اقتصاديات التعليم (مبادئ راسخة واتجاهات حديثة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003، ص 43.

<sup>3</sup> بسام عبدالله البسام، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

- 1/ مؤشر السيطرة على الفساد: يقيس إلى مدى يمكن السيطرة على الفساد في بلد ما وهذا يشمل كل أنواع الفساد (الفساد السياسي، والاقتصادي، والإداري) أيضا يساعد هذا المؤشر في مدى سلطة المواطنين في محاسبة المسؤولين الحكوميين على أخطائهم بالإضافة إلى مراقبة أداء الحكومة.
- 2/ مؤشر فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر الجودة الشاملة للخدمات المقدمة من قبل الحكومة بالإضافة إلى مدى جودة الأنظمة واللوائح المنظمة لعملها ومدى التزام الحكومة بهذه الأنظمة.
- 3/ مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس مؤشر الاستقرار السياسي احتمال زعزعة استقرار الحكومة او حدوث إنقلاب غير شرعي أو استخدام العنف وهذا يشمل العنف ذو طابع سياسي وإرهابي، يعد الاستقرار السياسي مؤشرا مهما من مؤشرات الحوكمة حيث كلما كانت الدولة مستقرة سياسيا فإن ذلك يدعم كفاءة وفعالية السلطة التنفيذية والتشريعية
- 4/ مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها: يقيس هذا المؤشر مدى جودة اللوائح والأنظمة التي تتبناها وتطبقها الحكومات في سبيل دعم القطاع الخاص كمكون رئيسي في التنمية الاقتصادية للدول وهذا إقرار واضح للدور الذي يلعبه القطاع الخاص كداعم وفي بعض الأحيان موازي للدور الحكومي في التنمية الاقتصادية، كما يقيس جودة القوانين التي تنظم حياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في تشكيل عملية الحوكمة
- 5/ مؤشر سيادة القانون: يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في تطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الأفراد والمنظمات وبشكل خاص في مدى تنفيذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم فضلا عن احتمال حدوث العنف والجرائم
- 6/ مؤشر المشاركة والمساءلة: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على المشاركة في إتخاذ القرارات ورسم الإستراتيجيات بالإضافة إلى قياس مستوى حرية التعبير والإعلام في الدول محل القياس، تطبيق مبادئ الديمقراطية من مشاركة سياسية وحرية التعبير هي أحد ركائز حقوق الإنسان وهي من الأهداف التي تتبناها وتدعمها المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، أيضا مبدأ المحاسبة وهو قدرة المواطنين على محاسبة المسؤولين عن نتائج قراراتهم وإنه لا أحد فوق المساءلة كل هذا يدعم حقوق الإنسان ويؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانياً: مؤشرات النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي يعرف على انه زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة خلال فترة زمنية، وتكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو السكان ولتحقيق هذه الزيادة لا بد ان نتطرق الى مؤشرات النمو الاقتصادي والدور الذي تلعبه في ذلك<sup>1</sup>:

- 1- الناتج القومي (GNP): إحصائية تعكس القيمة الإجمالية للسلع وخدمات النهائية الناتجة عوامل إنتاج الأمة سواء كانت داخل أو خارج الدولة في فترة زمنية معينة.
- 2- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): التنمية السوقية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل البلد نفسه والتي تم إنتاجها من قبل أفراد أو شركات أو الحكومة خلال فترة معينة عادة نسبة.
- 3- التضخم: يقصد به الزيادة المستمرة في أسعار السلع وخدمات خلال فترة زمنية وهذا يعكس انخفاض في القوة الشرائية.
- 4- معدل البطالة: يتمثل في القوة العاملة التي ليس لها وظيفة معبرا عنها بنسبة مئوية يحسب بقسمة عدد العاطلين عن العمل في بلد ما على عدد السكان الناشطين اقتصاديا.
- 5- الرقم القياسي الوطني للأسعار المستهلك: (INPC): هي معلومة إحصائية تقييم متوسط التغيير الذي تخضع له أسعار بعض السلع والخدمات للاستهلاك العائلي في وقت محدد مع الإشارة إلى تكاليفها الحالية.
- 6- ميزان المدفوعات (BDP): هو بيان يشير إلى جميع المعاملات النقدية التي تمتد خلال فترة محددة بين الدولة وباقي الدول وهي تتكون من وأردت وصادرات السلع والخدمات ورأسمال بما في ذلك مدفوعات المساعدات الخارجية أو التحويلات.
- 7- خطر البلد: يشير إلى مخاطر الاستثمار في الدولة، يرتبط ارتباطا مباشرا بالتغيرات المحتملة في بيئة الأعمال التي يمكن أن تؤثر سلبا على أرباح التشغيل أو قيمة الأصول في الدولة.

### المطلب الثاني: تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي

في هذا المطلب ومن خلال الدراسات السابقة نتطرق إلى الحوكمة وكيف تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي:

#### أولاً: علاقة مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي

تتلخص العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في مدى تأثير كل مؤشر والدور الذي يلعبه سواء إيجابيا أو سلبيا على النمو الاقتصادي وعليه نذكر دور كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة والدور الذي يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي:

1/ دور مؤشر المشاركة والمساءلة في تحقيق النمو الاقتصادي: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني دولة ما على المشاركة في اختيار حكومتهم وكذا حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام ومن هنا

<sup>1</sup> زهرة عباس التميمي. رجاء عبد الله عيس - مصادر النمو أولاً ومؤشراته - دار الأيام للنشر والتوزيع عمان ص. 45.

نجد انه كلما تمتع الأفراد والمواطنين بالحرية التامة في التعبير عن آرائهم في الانتخابات وتكوين الجمعيات وتمتع بالديمقراطية ومساءلة المسؤولين عن اخطائهم المرتكبة وتحمل عواقبها هذا يجعل المسؤولين يتخذون حوكمة جيدة (سياسات إقتصادية وإجتماعية)، تخدم المصلحة الخاصة والعامة وتساهم في تحقيق النمو الاقتصادي

**2/ دور مؤشر الاستقرار السياسي في تحقيق النمو الاقتصادي:** يرادف غياب العنف والنظام السياسي اللام مستقر وهو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة واحترام القانون الذي تحدث فيه التغييرات السياسية والاجتماعية وتتم فيه عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسية وليست نتيجة لأعمال العنف فعندما يكون هناك استقرار سياسي في بلد ما هذا يشجع على المستثمرين سواء كانوا اجانب او محليين على الاستثمار فيها وبالتالي تنتعش فيه التجارة والزراعة والصناعة وتقل فيه البطالة وهذا ما يساهم في النمو ورفاهية الأفراد.

**3/ دور مؤشر فعالية الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي:** أي فعالية إدارة المؤسسات الدولة أي كلما استخدمت الموارد المتاحة على أحسن وجه واستغلت في أماكنها المخصصة لها أي استغلت استغلالا عقلانيا دون تبذير ولا إسراف فهذا يجعل تكاليف الإنتاج لا تكون مرتفعة أكبر من السلع المنتجة بحد ذاتها، وهنا تكون وفرة في السلع، وينمو الاقتصاد ويتطور ويحدث العكس عندما يكون هناك تبذير في استخدام الموارد تكون هناك تكاليف باهظة بالمقابل السلع المنتجة، ويبقى الاقتصاد في حلقة ودوامة بين الإنتاج وتكاليف الإنتاج وهذا يؤدي بالدولة بالاعتماد على الاستيراد من الخارج دون اللجوء إلى إنتاج المحلي، وهذا يكلف الدولة تكاليف إضافية ويساهم في تحطيم الإنتاج والاقتصاد المحلي.

**4/ دور مؤشر جودة التشريعات في تحقيق النمو الاقتصادي:** يلعب هذا المؤشر دورا مهما حيث كلما كانت هناك نصوص قانونية وأنظمة تكفل وتحمي القطاع العام والخاص في الدولة كلما ساهم هذا في وجود حوكمة مثالية تسير عليها هذه الدولة وهذا ما يساهم ويساعد على تطور اقتصاد تلك الدولة ونموها وزيادة الدخل الفردي فيها.

**5/ دور مؤشر سيادة القانون في تحقيق النمو الاقتصادي:** يلعب هذا المؤشر دورا مهما في النمو الاقتصادي حيث أن المتعاملين والشركاء همهم الوحيد هو الثقة في تطبيق القوانين مبدأ المساواة فعندما يكون هناك مساواة بين المتعاملين في فرص العمل هذا يشجع على المنافسة بينهم وهذا بدوره يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

**6/ دور مؤشر مكافحة الفساد في تحقيق النمو الاقتصادي:** يقيس هذا المؤشر امكانية السيطرة على الفساد بكل انواعه في بلد ما فعندما يكون هناك فساد في اعلى هرم مؤسسة ما في الدولة فهذا ينعكس سلبا على اقتصادها، من هنا

نجد أن الفساد لا يخدم المصلحة العامة لتلك الدولة وإنما يخدم مصالح نخبة معينة في البلاد وهذا يساهم في ركود تلك الدولة ويعيق التنمية والنمو الاقتصادي فيها.

### ثانياً: علاقة أبعاد الحوكمة بالنمو الاقتصادي

من خلال ما سبق نهدف لمعرفة العناصر الأساسية التي تقوم عليها أنظمة الحوكمة في الدول ولذا نجد ثلاثة الأبعاد أساسية بحيث كل بعد يلخص الدوري الأساسي الذي يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

#### البعد الأول: الدولة والمؤسسات الرسمية

أغلبية المؤشرات تقع في هذا البعد الذي يلخص الدور الفعال الذي تقوم به الدولة والمؤسسات الرسمية حيث أنه يتضمن جميع مؤشرات الحوكمة باستثناء مؤشر واحد والمتمثلة في (الاستقرار السياسي، فعالية الحوكمة، دوله التشريعات سياده القانون، والسيطرة على الفساد)، بالإضافة إلى أربع خصائص مؤسسية: قدره السلطات العامة على تخفيض السياسة الوطنية وتنظيم ومدى التوفير المعلومات عن بتنظيم سوق العمل فعالية نظام التأمين وتنظيم المنافسة في القطاع المصرفي وهذا يدل على أن الحوكمة الجيدة تتحقق عندما تكون المؤسسات ذات جوده عالية وبمعنى آخر يتحقق الاستقرار السياسي وتكون الدولة والمؤسسات التابعة لها (السلطات التشريعية والتنفيذية) مستقرة عندما تكون السلطة العامة قادره على تنفيذ السياسات الوطنية بكفاءة وفعالية، أما بالنسبة لفعالية الحكومة وجوده التشريعات يتحققان هذان المؤشران في حاله تمكن الدولة من رفع مستوى الاداء الحكومي والخلق بيئة استثماريه جذابه بإتخاذ اجراءات من شأنها تنظيف سوق العمل وتنظيم المنافسة وتعمل على توفير المعلومات الكافية عن السلع وعن وضعيه المستثمرين كما يعتبر سياده القانون عاملاً أساسياً في أي بلد من أجل خلق الثقة بين الجهات التنفيذية حكومية وبين قطاع الخاص وبين الافراد وهذا من شأنه ان يحقق فعالية نظام التأمين وتنظيم المنافسة في القطاع المصرفي الذي يعتبر واحده من خصائص جودة المؤسسات، أما السيطرة على الفساد يتم في حالة عدم إستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة ، وكذلك يمنع الإستيلاء على الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة وتكون الدولة ذات سلطه قويه على المجتمع عندما تتمتع المؤسسات التابعة لها بالاستقلالية وعدم تعرضها للهيمنة والاستغلال وهذا ما يمكنها من الوفاء بالعهود وتنفيذ البرامج وكسب الثقة.

#### البعد الثاني: المجتمع المدني

<sup>1</sup> ابتسام حنصال، يوسف سوار مجله اداره الاعمال ودراسه الاقتصاديه (موقع المجلة www asgp cerist dz/enpresentation Revue/31) - العلاقة بين ابعاد الحوكمه والنمو الإقتصادي تشخيص الاطار المؤسسي في الدول العربيه مجلد 7 عدد(1). 2021 ص 8.9

يتشكل هذا البعد من مؤشر المشاركة والمساءلة وهو واحد من مؤشرات الحوكمة الذي يقيس مدى قوة مواطنين بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم بالإضافة الى حريه التعبير وحريه تكوين الجمعيات وحريه الاعلام أما عن خصائص جودة المؤسسات نجد الحرية المدنية والحقوق السياسية لأفراد كذلك حرية العمال والتعددية النقابية والحوار الاجتماعي.

- يلخص هذا البعد أهم أدوار ومسؤوليات المجتمع المدني في تنظيم العلاقة بين الأفراد والحكومة فيهيئ التفاعل الاجتماعي والسياسي من خلال تسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالتالي مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات حيث كلما كان المجتمع المدني مستقلا عن تدخل الدولة ويعمل في بيئة تسودها الحرية والشفافية يكون له تأثير كبير في تحقيق الحوكمة وبالتالي يساهم بشكل ايجابي في تحقيق النمو الاقتصادي.

### البعد الثالث: القطاع الخاص

يلخص هذا البعد دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية من توفير البيئة الملائمة لإنشاء المؤسسات واهميه القروض الصغيرة ورأس المال الاستثماري المخاطر هاتان الخاصيتان تعمل على خلق بيئة استثمارية وتوفير فرص العمل ورفع دخل الأفراد ويتجلى دور القطاع الخاص كفاعل داعم وموازن للدولة في انعاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مكافحة الفقر والبطالة وتقديم خدمات ذات جودة عالية وتحقيق تنافسية الأسواق باعتبارها ركيزة أساسية للحكومة، كذلك لها دور هام في توفير الدعم المالي لمؤسسات المجتمع المدني والدعم الحملات الانتخابية والشخصيات السياسية.

-من خلال ما سبق يتضح أن تطبيق عناصر الحوكمة في أي دولة لا يتم إلا من خلال تكاتف جهود الدولة مع باقي القطاعات (القطاع الخاص والمجتمع المدني) والعلاقة بين الحكومة والنمو الاقتصادي وجودة المؤسسات هي علاقة تكاملية لا يمكن فصلها ولا تتحقق الحوكمة الجيدة إلا عندما تكون المؤسسات ذات جودة كما أن الحوكمة الجيدة تؤثر على النمو الاقتصادي والذي يؤثر بدوره على المؤسسات وتحسين الحوكمة.

## خلاصة:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى

المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع التي تُعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ (كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الرشيد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم). وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضوياً بتوفر هذا المناخ المؤثر... تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصوراً عاماً عن مفهوم النمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره، مؤشرات، وكذا أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقاً لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات.



# الفصل الثاني

الحوكمة والنمو

الاقتصادي في الجزائر





## تمهيد:

اتخذت الجزائر موقعا يعد فعالا في عملية التحضير والإعداد لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد" وإدارتها، فكانت من بين الدول الإفريقية المؤسسة لها، كما أن الجزائر تشغل مقعدا بارزا في أجهزتها العليا، وقد ارتبطت هذه المبادرة بإرساء مبادئ الحكم في الدول الإفريقية كمطلب أساسي لتحقيق التنمية بها وتحريها من النزاعات المزمنة والتخلف والفقر والتهميش الدولي في الألفية الجديدة، وفي هذا السياق تم إنشاء آلية خاصة لتقييم ومراقبة الحوكمة أطلق عليها "آلية مراجعة النظراء" والتي تحتم على الدول المنظمة لها وضع مؤشرات الحوكمة يتم من خلالها تعزيز الرقابة الذاتية، كما تلتزم هذه الدول بكتابة تقرير توضح فيه مشاكل الحكم (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) في دولتها بالتفصيل وبشفافية، بناء على ما سبق جزاءنا الفصل الثاني الى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول مؤشرات الحوكمة في الجزائر، أما المبحث الثاني يتناول واقع النمو الاقتصادي في الجزائر بينما يشمل المبحث الثالث دور الحكمة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

### المبحث الأول: مؤشرات الحوكمة في الجزائر

لقد أصبح تطبيق الحوكمة الجيدة في الدول أمرا محتما للنهوض بالاقتصاديات عبر العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة مما أدى بالجزائر للاهتمام بهذا الموضوع ومحاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه لفهم أساسيات والآليات التشريعية والقواعد التنظيمية وتأسيس لجنة وطنية حول الحوكمة والامضاء على اتفاقيات مكافحة الفساد وهذا لتحقيق النمو الاقتصادي فيها.

### المطلب الأول: مؤشرات الحوكمة في الجزائر خلال فترة (1996-2021)

تعتبر الظروف التي واجهتها الجزائر في مختلف الميادين السبب الذي فرض عليها أن تعيد النظر في ميكانيزمات التنمية، من أجل بناء دولة ومجتمع يواكب الرهانات والتحديات، حيث ازداد اهتمام الجزائر بالحوكمة خاصة بشأن مكافحة الفساد والرشوة التي أصبحت تعد من الانشغالات الرئيسية للدولة باعتباره من أهم العوامل الكابحة للنمو، فالحوكمة بمختلف مظاهرها كسيادة القانون والمساءلة، والشفافية... الخ، يعتبر البيئة الملائمة للحصول على أداء فعال للسياسات والبرامج التنموية المسطرة، لهذا أصبح من الأهمية دراسة ومعرفة مؤشرات الحوكمة في الجزائر، وفي هذا الإطار سيتم التركيز على المؤشرات التي تصدر عن البنك الدولي.

### أولا: الرأي والمساءلة والاستقرار السياسي

يرتبط هذان المؤشران ببعضهما البعض فكلاهما يعزز الآخر، فعندما يكون هناك تمثيل سياس حقيقي ناتج عن انتخابات نزيهة فان ذلك يدعم الاستقرار السياسي، وسيادة هذا الأخير شرط أساسي لتعزيز الديمقراطية والمساءلة وحرية التعبير، تتراوح التقديرات مابين (-2.5) و(+2.5) والقيم العليا هي الأفضل<sup>1</sup>.

#### 1. الرأي والمساءلة

حسب تقرير البنك الدولي فان مؤشر الرأي والمساءلة يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب مطالبهم وحكومتهم، فضلا عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، والإعلام الحر.

<sup>1</sup> سارة جريو، نبيل بوفليح، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، الشلف، الجزائر، ص25.

الجدول رقم (01): تطور مؤشر الرأي والمسائلة في الجزائر (1996-2021)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الرأي والمسائلة	-1.17	-1.20	-1.24	-1.17	-1.11	-1.07	-1.04
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الرأي والمسائلة	-1.08	-0.80	-0.72	-0.92	-0.98	-0.98	-1.04
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرأي والمسائلة	-1.78	-1.82	-1.88	-1.65	-1.43	-1.53	-1.63
السنة	2017	2018	2019	2020	2021		
الرأي والمسائلة	-0,90	-1,00	-1,05	-1,09	-1,01		

Source : THE WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS.2022 Update Aggregate governance Indicators 1996 2021, WWW GOVNdicators Org- 12/05/2023.

كما هو معلوم أن الجزائر مرت بمرحلة جد حرية خلال الفترة التي سميت بال عشرية السوداء (1999-1992) والتي حصدت العديد من أرواح البريئة، هذا ما يفسر القيم السلبية الممثلة في المنحنى أعلاه رغم اتجاهه نحو التطور الإيجابي لكن دوما في المجال السلبي، حيث نسجل مبادرة الحكومة منة 1997 التي تم إقرار فيها وقف إطلاق النار من طرف الحكومة، للحد من ارتفاع عدد ضحايا المجازر واخراج البلاد من الأوضاع التي كانت تعاني منها، إلى غاية 15 أفريل 1995 التاريخ الذي تم فيه انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للبلاد بنسبة تفوق 73.75% من بين سبعة منافسين له، دعم الشعب مشروعه الذي ينادي إلى استتباب الأمن والاستقرار والتصالح بين شرائح المجتمع من خلال مشروع إصلاح، فكان استفتاء قانون الوثام المدني في 16 سبتمبر 1999 والذي ساندته شعب بأغلبية الأصوات. 98.63%<sup>1</sup>.

وبعد هذا الإجراء مدعما لحق التعبير ومشاركة الشعب في صناعة القرارات في الدولة، وانطلاقا من هذه الفترة بدأ التحسن في اتجاه مؤشر حق التعبير والمسائلة عبر السنوات التي تلت في هذه الفترة، هذا ما تلاحظه جليا في المنحنى تطور اتحاد المؤشر من (-1.17) إلى (-1.04) سنة 2002، والتي ترجمت في عدة مبادرات الحكومية منذ أن ترأسها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي تذكرها فيما يلي:

- لجان مراقبة الانتخابات التشريعية لضمان الشفافية والنزاهة وهذا وفق للمرسوم الرئاسي رقم (02-192) في أفريل 2002.
- تحسن بالنسبة للحقوق المدنية والسياسية وحرية الصحافة إذ تجد أن الجزائر استطاعت أن تصل مراتب تؤهلها لتكون ضمن الدول حرة جزئيا.
- إنشاء لجنة الوطنية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، حيث أصبحت الصحافة الجزائرية تتجه نحو مصاف الدول الحرة جزئيا.

<sup>1</sup> سارة جريو، نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص26.

كما نلاحظ من خلال المنحنى أنه رافق سنة 2004 تقدما ملحوظا في مؤشر التعبير والمساءلة، وتجسد بتعبير الشعب مرة ثانية عن رأيه في الانتخابات الرئاسية 2004 بإعادة انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للعهدة الثانية بنسبة تفوق % 90.48 والتي تم التعمير لها من خلال عدة إجراءات:

- مشروع تعديل قانون الانتخابات من خلال:

- إلغاء مكاتب التصويت الخاصة
- حضور مراقبين دوليين بلغ عددهم 124 مراقب دولي
- مطابقة إجراءات انتخابات المعايير الأوروبية
- إجراء عمليات فرز الأصوات بمراكز مفتوحة أمام الجمهور ووسائل الإعلام.

في سنة 2005 واصلت هذا المؤشر إلى الارتفاع إلى غاية (-0.72) تزامنا مع استغناء الشعب مرة أخرى حول مشروع (ميثاق السلم والمصالحة الوطنية والذي يمنح العفو لمن ضلوا الطريق وجاء هذا الميثاق استكمالاً للقاعدة القانونية الشعبية لاستتباب الأمن<sup>1</sup>.

كما نرى من خلال معطيات هذا المؤشر أن السنتين (2006-2007) عرفت تراجعاً طفيفاً، إذ سجل (0.98) سنة 2007 وبالإسقاط للأوضاع في تلك الفترة نجد أنها عرفت توترات وعمليات إرهابية من بينها: التفجيرات التي مست قصر الحكومة التي كانت تسعى إلى عرقلت الاستقرار ومسار المصالحة الوطنية، مما أثر في نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية التي عرفت تلك السنة إذ بلغت %35.5، ودفع هذا الوضع الأمني المتوتر بالسلطات إلى اتخاذ عدة إجراءات لتهدئة الأوضاع مع التأكيد على استمرارية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

رغم كل الجهود المعلن عنها من طرف الحكومة عبر قنوات الإعلام الحكومية إلا أن ذلك يبقى غير كافي حيث تبين أن النسب المدونة بعد تلك الفترة سجلت هبوطاً في مستوى المؤشر، مما يعني أن هناك تضيق في مجال حرية التعبير وتكوين جمعيات وحرية الإعلام والمشاركة في الحياة السياسية، ومن جهة أخرى أن الظاهر في إبداء الرأي والمساءلة في الجزائر يعبر عن جوانب سطحية ليس إلا، وهو ما يعكس الأداء الضعيف للحكومة من خلال (مؤشر الديمقراطية، والذي لا يتجاوز 2.21 درجة من أصل 10 درجات، وتقريباً نفس الشيء بالنسبة للمشاركة السياسية، والتي لم تتجاوز 2.7 درجة خلال الفترة (2010-2016)، وهو ما جعل الجزائر تصنف في المراتب الأخيرة ضمن الـ35 دولة الأخيرة من أصل 167 دولة بسبب تطبيقات الممارسة في حق حرية التعبير، وهو ما يجعل حجم الفساد يتعاظم بشكل تدريجي<sup>2</sup>. ثم نلاحظ تحسن خلال سنة 2017 ليصل إلى -0.90 وبعدها يبدأ في الانخفاض خلال الفترة الممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2021، ثم في سنة 2018 وصل هذا المؤشر

<sup>1</sup> زهيرة بن علي، دور الإصلاح الانتخابي في تعزيز الحكم الرشيد، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 05، معسكر، الجزائر، 2017، ص 96.

<sup>2</sup> محمد بن عزوز، الفساد الإداري والاقتصادي وآثاره وآليات مكافحته (حالة الجزائر)، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 07، الجزائر، 2016، ص 215.

الى -1,00، ثم - 1,05 خلال سنة 2019، ثم - 1,09 خلال سنة 2020، ثم في سنة 2021 وصل الى - 1,01، حيث عرفت هذه الفترة نوعا من القيود كمنع التجمعات بسبب جائحة كورونا وما نتج عنه من تضيق على الافراد والمجتمع المدني.

ثم يتحسن سنة 2017

## 2. الاستقرار السياسي وغياب العنف

هذا المعيار يقيس احتمالات زعزعة استقرار الحوكمة أو الاطاحة بها بوسائل غير دستورية بما في ذلك العنف ذو دوافع السياسة والارهاب (توترات، نزاع مسلح، تهديد ارهابي، صراع داخلي، انشقاق الطبقة السياسية، تغييرات دستورية، انقلابات عسكرية).

الجدول رقم (02): مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر (1996-2021)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الاستقرار السياسي	-1.78	-1.82	-1.88	-1.65	-1.43	-1.53	-1.63
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستقرار السياسي	-1.75	-1.36	-0.92	-1.13	-1.15	-1.09	-1.20
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاستقرار السياسي	-1.26	-1.36	-1.33	-1.20	-1.19	-1.09	-1.14
السنة	2017	2018	2019	2020	2021		
الاستقرار السياسي	-0,92	-0,84	-1,04	-0,84	-0,88		

Source : THE WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS.2022 Update Aggregate governance Indicators 1996 2021, WWW GOVndicators Org- 12/05/2023.

إن الوضع الذي شهدته الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1996-2000) كان سببا رئيسيا في زعزعت الاستقرار السياسي، وذلك نتيجة للوضع الأمني الناتج عن الأسباب السابق ذكره خلال نفس الفترة، ما ترجمه المنحنى السلبى للمؤشر (-1.78) إلى غاية (-1.43). فالخلافات بين المعارضة والحكومة أدت إلى تشقق الرأي الشعبي إلى عدة أراه من مؤيد ومعارض ومنهم من يريد الانفصال، كمثل على ذلك منطقة القبائل نتيجة لمقاطعة تنظيم لعروش للمشاركة في الانتخابات التشريعية في ماي 2002 والسعي إلى جعلها منطقة مية، مما تسبب في إجراء هذه الانتخابات في وسط إجراءات أمنية استثنائية بهذه المنطقة، وكان هذا للضغط على الدولة للاستجابة لمطالبهم منها اعتبار الأمازيغية لغة رسمية في البلاد مع اللغة العربية<sup>1</sup>.

يعتبر قانون الوئام المدني وميثاق المصالحة أهم أعمدة الأمن والاستقرار السياسي في الجزائر. حيث تضمننا عدة مبادرات وقرارات من شأنها دعم استقرار وأمن البلاد حيث تم العفو عن الساعات المسلحة وإيقاف المتابعات

<sup>1</sup> زهيرة بن علي، مرجع سبق ذكره، ص66.

الفضائية في الحق الأفراد الذين سلموا أنفسهم، وقد ساهمت هذه الإجراءات في استتباب الأمن والسلم وعودة الحياة إلى مجراها.

ويبقى هذا المؤشر في سنة 2005 ضعيف وسالب (-0.92) دلالة على عدم تحسين الأوضاع في المجالات المتصلة بتنظيم المؤسسات وممارسة مهامها، والسبب يعود إلى عدم وجود استقلالية بين الهيئة القضائية والهيئة التنفيذية، وهو ما جعل نسبة الامتناع عن التصويت تتجاوز الـ60% في تشريعات 2007 إلى غاية 2011، رغم حالات الانفتاح التي تحاول من خلال الهيئة التنفيذية تقديم انطباع حول نزاهة الاستحقاقات، وهو ما تفننه المنظمة العالمية للنزاهة في تقاريرها السنوية حول الجزائر، وهي عناصر مكنت المال الفاسد من إضعاف الهيئة القضائية وتقوية الهيئة التنفيذية.

نلاحظ خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية سنة 2016 ان مؤشر الاستقرار السياسي بنفس الوتيرة تقريبا ولو بتحسن طفيف اما خلال السنتين 2018/2017 فهناك نتائج إيجابية في هذا المؤشر ولو انها كانت سالبة وهذا ناتج عن التفكير الإيجابي للمواطنين والاتجاه نحو التغيير والتفكير في الانتخابات الرئاسية ديسمبر 2019، اما بخصوص سنة 2019 فهنا كان مؤشر الاستقرار سيصل نوعا ما حيث بلغ - 1,04 وهذا راجع للحدث العالمي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وهو جائحة كوفيد19، اما خلال السنتين الأخيرتين عرفت هذه الفترة تحسن في مؤشر الاستقرار السياسي نتيجة للإصلاحات التي قام بها الرئيس عبد المجيد تبون والتي غيرت تفكير الشعب نحو الأفضل.

### ثانيا: نوعية التنظيم والإجراءات وفعالية الحكومة:

يرتبط هذان المؤشران بصورة مباشرة بعمل الحكومة، وقدرتها على تنفيذ برامجها وسياساتها، والتزامها بوعودها، وكذا توفيرها الخدمات للمواطنين بأكثر جودة وفعالية، تتراوح التقديرات ما بين (-2.5) (+2.5) والقيم العليا هي الأفضل.

#### 1. فعالية الحكومة

هذا المؤشر يقيس مصداقية الحكومة والتزامها بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال نوعيتها وتنفيذها على أرض الواقع، وكذا الليونة في ممارسة الإجراءات المتصلة بحرية الاستثمار، حقوق الملكية، حرية العمل، حرية السياسة الضريبية، إدارة الإنفاق الحكومي، إلى آخره من المعايير.

الجدول رقم (03): تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر (1996-2021)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
فعالية الحكومة	-1.09	-0.95	-0.83	0.89	-0.96	-0.78	-0.60
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فعالية الحكومة	-0.61	-0.57	-0.47	-0.47	-0.57	-0.63	-0.58
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فعالية الحكومة	-0.48	-0.56	-0.53	-0.53	-0.48	-0.50	-0.54
السنة	2017	2018	2019	2020	2021		
فعالية الحكومة	-0.51	-0.46	-0.54	-0.54	-0.62		

Source : THE WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS.2022 Update Aggregate governance Indicators 1996 2021, WWW GOVNdicators Org- 14/05/2023.

من خلال المنحني تلاحظ أن المؤشر دوما في المجال السلبي في فعالية الحكومة، وهذا راجع إلى تراكمات مخلفات الأوضاع الأمنية والسياسية التي مرت بها البلاد، فخلال الفترة الممتدة ما بين (1996-2010) سجلت أهم المؤشر مجالا سلبيا متجها إلى التطور الايجابي لكن بمعدلات ضئيلة مع اللعب خفيف، مع الاستقرار نسبي في الفترة (2010-2016) وأول ما يمكن قوله أن هذا المؤشر تعتبر قيمه أعلى من المؤشرين السابقين (الرأي والمساءلة، الاستقرار السياسي) حيث سجلت وضعا متوسطا حسب تقديرات المؤشر (2.5+2.5) إذ سجلت سنة 2000 أقل قيمة وأعلى كانت سنة 2005، نتيجة البرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الجزائر سنة 2001 الذي دفع المؤشر إلى الاتجاه الموجب وهذا يوضح الأموال الريعية التي تزامنت مع الطفرة السعرية للنفط في الأسواق العالمية من ما سمح للحكومة بالدخول في مشاريع ضخمة للإنعاش الاقتصادي، كسياسة حكومية على مستوى معيشة ودخل الفرد، والضغط على معامل الفقر نحو السلب وتخفيض معدلات البطالة، كذلك تحسين الخدمات الصحية والتعليمية مع مواصلة مجانيته.

بالنسبة للفترة (2005-2010) عرفت ارتفاعا مستمرا نتيجة مواصلة الدولة سياستها التنموية حيث أقرت البرامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والذي هو الآخر حقق نتائج ملموسة في التنمية انعكست على جميع القطاعات الاقتصادية وتلي البرنامج التكميلي برنامج التنمية الحماسي 2010 - 2014 وتنعكس هذه البرامج بوضوح في الانجازات التالية:

فتح سوق الاتصالات في الجزائر بموجب القانون 03-2000 الصادر بتاريخ 15 لوت 2000 لسمو في الخدمات العامة واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال كان عاملا عليها في تقدم مؤشر فعالية الحكومية<sup>1</sup>:

- تطوير طرق الدفع في البنوك والبريد

<sup>1</sup> سام دلة، من دولة القانون إلى الحكم الرشيد، تكامل في الأسس والآليات والهدف، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 02، دمشق، سوريا، 2014، ص 44.

- تعميم استخدام تكنولوجيا الاتصال في مختلف الإدارات مما جعلها من السمات التي تتقدم بها الدولة تتم بطرق حديثة وسريعة مقارنة من ذي قبل ومحاولة الحد من وطأة البيروقراطية في خدمات المصالح العمومية.
- إنشاء مشاريع جوارية للتنمية الريفية.
- برامج الإسكان المختلفة التي ساهت في الحد ولو نسبيا في أزمة السكن.
- تحديث قطاع القضاء

إلا أن النتائج المحققة بالمقارنة بحجم الإنفاق العام ابتداء من برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 إلى غاية برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) تعد ضعيفة، وذلك نتيجة لحجم الفساد الذي تقشى بشكل ملحوظ إذ قدرت تكاليف المشاريع في البنى التحتية بين حوالي 10 أضعافها، وهو ما حمل الحكومة أعباء كانت في غنى عنها، وذلك نتيجة تقشى بعض الممارسات الخاطئة في الجهاز الإداري المرتبطة بالتعيينات في المناصب، وسيادة العلاقات الشخصية وغياب الكفاءة، وهو ما يعبر عن التراجع في مؤشر الفعالية لدى الحكومة في الفترات الأخيرة.<sup>1</sup> أما خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2021، يبقى مؤشر فعالية الحكومة بنفس النسبة تقريبا وهذا راجع للإصلاحات المنتهجة خلال تلك الفترة.

## 2. نوعية التنظيم والإجراءات

مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تحسب عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية:

مدي دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، والتشريعات والضوابط التي تفرضها، إضافة إلى مدى الفتح العقود على المستثمرين والقطاع الخاص المنافسة السوقية، تنظيم التجارة الخارجية والمشاريع والنظام الضريبي.<sup>2</sup>

الجدول رقم (04): تطور مؤشر نوعية التنظيم في الجزائر (1996-2021)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نوعية التنظيم	-0.91	-0.82	-0.74	-0.72	-0.71	-0.64	-0.58
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نوعية التنظيم	-0.52	-0.54	-0.38	-0.57	-0.62	-0.79	-1.07
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نوعية التنظيم	-1.17	-1.18	-0.53	-0.53	-0.48	-0.50	-0.54
السنة	2017	2018	2019	2020	2021		
نوعية التنظيم	-1,26	-1,33	-1,37	-1,34	-1,17		

<sup>1</sup>زهيرة بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

<sup>2</sup>سام دلة، مرجع سبق ذكره، ص 47.



Source : THE WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS.2022 Update Aggregate governance Indicators 1996 2021, WWW GOVNdicators Org- 15/05/2023.

من خلال المنحني نلاحظ أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعاً جيداً وتراوح من بين الوضع الضيف والمتوسط خلال الفترة (1996-2016) وتعود الأسباب في ذلك إلى:

- عدم تحقيق الجزائر تقدم ملموس في مجال الخصوصية، إذ بقي القطاع العام هو المهيمن على السوق وتعود أسباب ذلك في الجزائر إلى غياب سوق مالية فعالة في سبيل استقطاب المدخرات المالية الخاصة (فرصة الجزائر تبقى معاملتها محصورة مع القطاع العام فقط)، بالإضافة إلى وجود فائض عمالة، ووجود العديد من العراقيل الإدارية والتشريعية، كصعوبة الحصول على العقارات في المناطق الصناعية، وصعوبة تعبئة وإتاحة رأس المال، والحواجز الإدارية البالغة، ومحدودية القدرة على الحصول على المعلومات، ونواقص اللوائح التنظيمية الخاصة بسوق العمل وقلة أعداد العاملين من ذوي المهارات، وعدم كفاية البنية الأساسية وعدم جدوى الإطار القانوني والقضائي، وحسب تقرير لمنظمة النزاهة العالمية سجلت الجزائر مستويات وصفت بالضعيفة في مجال الخصوصية.
- نقص الرقابة على البنوك، والذي انجر عنه إقلاع مجموعة من البنوك الخاصة على سبيل المثال بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، والصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار، للإشارة في الدولة تتخذ إجراءات في إطار تشديد الرقابة على البنوك؛ ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر فوفقاً لتقارير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال، المستثمرين في الجزائر لا يزالون يواجهون عقبات، نتيجة عوامل كثيرة، من بينها البيروقراطية والرشوة.
- الإجراءات الجمركية على الاستيراد والتصدير هي الأخرى تعرف نوعاً من التشديد، وذلك بسبب كثرة ونقل الإجراءات والسياسة الضريبية والجنائية والجمركية، وعدم الاستقرار في منظومة والتشريعات.
- إجراءات التصدير والاستيراد وطول الوقت اللازم لإتمامها، بالإضافة إلى تكلفتهم العالية.
- احتكار السوق من طرف الدولة خاصة في المجالات الحيوية، والتضييق على نشاط الأفراد والقطاع الخاص في بعض المجالات.<sup>1</sup> هناك تحسن في هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2107 إلى سنة 2021 وهذا راجع للإصلاحات والقرارات السياسية التي سادت تلك الفترة.

<sup>1</sup> عائشة رحوي، الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أبعاد، العدد 04، وهران، الجزائر، 2017،

ثالثا سيادة القانون ومكافحة الفساد

1- سيادة القانون

الجدول رقم (05): تطور مؤشر سيادة القانون في الجزائر (1996-2021)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
سيادة القانون	1,22-	1,22-	-1.20	-1.20	-1.25	-0.64	-0.64
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سيادة القانون	-0.61	-0.62	-0.77	-0.78	-0.79	-0.77	-0.83
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سيادة القانون	-0.82	-0.82	-0.81	-0.69	-0.80	-0.93	-0.91
السنة	2017	2018	2019	2020	2021		
سيادة القانون	-0.91	-0.79	-0.85	-0.79	-0.82		

Source : THE WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS.2022 Update Aggregate governance Indicators 1996 2021, WWW GOVNdicators Org- 15/05/2023.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان مؤشر سيادة القانون خلال الفترة الممتدة من 1996 الى غاية 2000 عرفت الجزائر في تلك الفترة والمعروفة بالعشرية السوداء او فترة الاستقرار في البلاد وهذا ما تفسره الاحصائيات من ( -1,22 الى غاية -1,25 ) وهذا ما يدل على عدم احترام القانون في تلك الفترة اما خلال فترة الممتدة من (2002 الى غاية 2021 ) نلاحظ انخفاض في معدلات سيادة القانون وهو بداية الخروج من مرحلة الاستقرار وهو يبقى يظهر وضعية متدنية ويرسم صورك سلبية عن الجزائر .

2- مكافحة الفساد

الجدول رقم (06): تطور مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر (1996-2021)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مكافحة الفساد	-0.57	-0.57	-0.92	-0.92	-0.99	-0.99	-0.93
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
مكافحة الفساد	-0.72	-0.72	-0.47	-0.56	-0.59	-0.63	-0.61
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
مكافحة الفساد	-0.55	-0.57	-0.52	-0.47	-0.61	-0.62	-0.65
السنة	2017	2018	2019	2020	2021		
مكافحة الفساد	-0.58	-0.64	-0.64	-0.65	-0.61		

Source : THE WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS.2022 Update Aggregate governance Indicators 1996 2021, WWW GOVNdicators Org- 15/05/2023.

من خلال البيانات الموجودة في الجدول نلاحظ ان الجزائر وخلال فترة الممتدة من (سنة 1996 الى غاية سنة 2021 )، أن نسبة مؤشر مكافحة الفساد كانت سالبة وهذا ما جعلها تصنف ضمن الدول التي يمثل فيها الفساد خطر كبير على التنمية والنمو الاقتصادي وترجع منظمة الشفافية الدولية النتائج المتدنية التي حققتها الجزائر الى افتقارها الى الشفافية وانعدام الامن وهذا خلال فترة العشرية السوداء وكذا الثروة النفطية وارتفاع أسعار المحروقات مما يفتح الفساد على مصرعيه.

المطلب الثاني: الحوكمة في الجزائر

الجدول رقم (07): الحوكمة في الجزائر (1996-2021)

الحوكمة	المشاركة والمساءلة	سيادة القانون	جودة التشريعات	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	السيطرة على الفساد	السنة
-1.12	-1.17	-1.22	-0.91	-1.78	-1.09	-0.57	1996
-1.16	-1.24	-1.20	-0.88	-1.88	-0.88	-0.92	1998
-1.08	-1.11	-1.25	-0.71	-1.43	-1.01	-0.99	2000
-0.90	-1.04	-0.64	-0.57	-1.63	-0.61	-0.93	2002
-0.88	-1.08	-0.61	-0.48	-1.75	-0.67	-0.72	2003
-0.74	-0.80	-0.62	-0.44	-1.36	-0.55	-0.72	2004
-0.60	-0.72	-0.77	-0.34	-0.91	-0.44	-0.47	2005
-0.72	-0.92	-0.78	-0.50	-1.13	-0.43	-0.56	2006
-0.76	-0.98	-0.79	-0.52	-1.15	-0.53	-0.59	2007
-0.78	-0.98	-0.77	-0.62	-1.10	-0.60	-0.63	2008
-0.86	-1.04	-0.83	-0.96	-1.20	-0.53	-0.61	2009
-0.85	-1.02	-0.82	-1.10	-1.26	-0.39	-0.55	2010
-0.88	-1.00	-0.82	-1.21	-1.36	-0.51	-0.57	2011
-0.80	-0.91	-0.81	-1.32	-1.33	-0.44	-0.52	2012
-0.84	-0.89	-0.69	-1.14	-1.20	-0.43	-0.47	2013
-0.85	-0.81	-0.80	-1.30	-1.19	-0.34	-0.61	2014
-0.87	-0.85	-0.93	-1.23	-1.09	-0.38	-0.62	2015
-0.84	-0.86	-0.91	-1.23	-1.10	-0.43	-0.65	2016
-0.84	-0.90	-0.91	-1.26	-0.92	-0.51	-0.58	2017

-0.91	-1.00	-0.79	-1.33	-0.84	-0.46	-0.64	2018
-0.87	-1.05	-0.85	-1.37	-1.04	-0.54	-0.64	2019
-0.87	-1.09	-0.79	-1.34	-0.84	-0.54	-0.65	2020
-0.85	-1.01	-0.82	-1.17	-0.88	-0.62	-0.61	2021

Source : THE WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS.2022 Update Aggregate governance Indicators 1996 2021, WWW GOVNdicators Org- 16/05/2023.

خلال الفترة الممتدة من سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 نلاحظ أن الحكومة في الجزائر قدرت بـ 1.12 - وهذا راجع للمرحلة التي مرت بها الجزائر خلال العشرية السوداء، أما خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 - 2018 نلاحظ ارتفاع وتحسن نوعا ما في معدل الحكومة حيث متقاربا خلال فترة الدراسة وهذا نظرا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر وخاصة ما يتعلق بالجانب المؤسساتي. أما خلال سنة 2019 قدرت نسبة الحكومة بـ 0.87 وهذا بسبب إنتشار فيروس كورونا وفي الأخير عرفت الحكومة تحسنا نوعا ما خلال سنة 2020-2021.

### المبحث الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

عملت الحكومات الجزائرية المتعاقبة مع بداية التسعينات على انتهاج سياسة اقتصادية للإصلاحات الهيكلية، والتي كان هدفها إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد، حيث تميزت تلك الفترة بالتوسع في الإصدار النقدي وطلب القروض الأجنبية قصيرة الأجل والاعتماد على قطاع المحروقات من أجل تمويل التنمية، وبالتالي مواجهة أزمة المديونية الخائفة، ومع بداية الألفية الثالثة، برزت مؤشرات إيجابية توحى بأن الاقتصاد الجزائري دخل مرحلة جديدة سمتها الانفراج المالي، نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات وما نتج عنها من ازدهار احتياطات الصرف، وفي ظل هذه الوفرة كان من اللازم على الدولة امتصاص الضغط الاجتماعي، والبحث عن الملاذ الأكثر ديناميكية لاستثمار تلك الفوائض المالية والدفع بالنمو الاقتصادي ومن هنا تم توجيه هذه الفوائض المالية نحو سياسة الإنعاش الاقتصادي من خلال إقرار مجموعة من البرامج، ولعل نقطة تلاقي هذه البرامج تكمن في بناء هياكل قاعدية في جل القطاعات الاقتصادية، وذلك بهدف توفير الأرضية اللازمة للارتقاء بالاقتصاد ككل.

### المطلب الأول البرامج التي انتهجتها الجزائر للدفع بالنمو الاقتصادي

#### أولا: برنامج التصحيح الهيكلي

بهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية إلى بعث النمو الاقتصادي والعمل على ضمان الحماية الفئات المنصورة من هذه الإصلاحات حيث كانت الأهداف المسطرة من خلال هذا البرنامج تخفيض عجز الموازنة والتضخم، مواصلة تحرير التجارة الخارجية والوصول قبل سنة 1996 في الرفع الحي القيود المفروضة على الأسمر، كما يهدف في ام الموسمية وتشجيع الاستثمار خامسة القطاع الإنتاجي الخلق مناصب

الشغل والتخفيض عن البطالة وقد تم وضع إجراءات البلوغ هذه الأهداف من شأنها المحافظة على الاستقرار الاقتصادي من جهة وإجراءات ميكنة من جهة أخرى تمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1: إجراءات المحافظة على الاستقرار

تتمثل هذه الإجراءات مما يلي:<sup>2</sup>

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى تحرير الكامل لأسعار السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة عن طريق استقلالية أكبر البنوك التجارية في منح القروض.
- تحرير سعر الصرف الأجل والعاجل؛
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي
- التحكم في التضخم وجعله في المستوى معقول؛
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية.

### 2: الإجراءات الهيكلية

تشتمل هذه الإجراءات على ما يلي:<sup>3</sup>

- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين والأجانب حوالي 300 مؤسسة إنتاجية؛
  - العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات (بناء هيئة تأمين القرض عن التصدير وصندوق دعم وترقية الصادرات)؛
  - إصلاح النظام المالي والمصرفي وادخال منتجات مالية جديدة؛
  - تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة؛
  - طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأت المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997.
- ثانيا: أهداف ومضمون برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر  
سيتم عرض هذه البرامج في ما يلي:

### 1: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أبريل من سنة 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) ليست متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري

<sup>1</sup> محمد العيد بوجمعة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص90.

<sup>2</sup> مرجع سابق، ص100.

<sup>3</sup> بود خدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص193.

أي قيمة تعادل 7 مليارات دولار، وهو معتبر برنامجا ضخما قياسيا باحتياطي الصرف الذي سجل في إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار. الذي جاء بها المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسيع الاتفاق العام مع بداية تحسين وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

### 2: أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية نهائية وهي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛

- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛

- دعم التوازن الجهري وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف سابقة الذكر وهي:

- تنشيط الطلب الكلي مما يعني تحول السياسة الاقتصادية من الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي الذي جاء بها صندوق النقد الدولي إلى الفكر الاقتصادي الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد؛

- دعم المستثمرات الفلاحية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اعتبار أنها منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل.

### 3: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي

تمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة (2001-2004) بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري البناء والأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، وكذلك التنمية المحلية والبشرية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (08) برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2009

السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب
اشغال وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9		20.5	525.0	100

<sup>1</sup> بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 192.

المصدر: بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010، ص193.

من خلال جدول السابق يتجلى لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذت على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دينار وبنسبة من القيمة الإجمالية، يليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2 مليار دينار من القيمة الإجمالية وبنسبة 38.8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بقيمة 65.4 مليار دينار أي بنسبة 12.4%، وفي الأخير جانب دعم الإصلاحات بقيمة مالية قدرت بمبلغ 45 مليار دينار وبنسبة 8.6% من القيمة الإجمالية<sup>1</sup>.

### ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

في إطار ديناميكية إعادة إعمار الاقتصاد الوطني والتي ابتدأت منذ سنة 2001، عرفت الفترة الممتدة بين (2005-2009) باستخدام جزء من الحيز المالي الناتج عن الزيادة في مداخل المحروقات حيث ارتفعت أسعار النفط سنة 2004 إلى حدود 39 دولار مما نجم عنه تراكم في احتياطي الصرف إلى ما يقدر بـ 43.1 مليار دينار في نفس السنة، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع الحصول عليها والوضعية المالية المستقبلية، أطلقت الحكومة برنامج استثماريا ضخما تمثل في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بقيمة 17500 مليار دينار للفترة (2005-2009)<sup>2</sup>.

#### 1: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها في ما يلي:  
-تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛

-تحسين مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال الجوانب المؤثرة في نمط معيشة الفرد؛

- تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية والدور الذي يلعبانه في تطوير النشاط الاقتصادي؛

-رفع معدلات النمو الاقتصادي كهدف نهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي تصب فيه كافة الأهداف<sup>3</sup>.

#### 2: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

إن المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي يقدر بـ: 4202.7 مليار دينار جزائري مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

القطاع	المبالغ مليار دج	%
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
السكن	5555	

<sup>1</sup> بودخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص192.

<sup>2</sup> إيمان بوعكاز، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على اقتصاد الجزائر خلال الفترة (2001-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015، ص219.

<sup>3</sup> نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، 2012، ص254.

	399.5	التربية، التعليم العالي، التكوين المهني
	200	البرامج البلدية للتنمية
	250	تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا
	192.5	تزويد السكان بالماء والكهرباء والغاز
	311.5	باقي القطاعات (الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الاعلام)
<b>40.5</b>	<b>1703.1</b>	<b>2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية</b>
	1300	قطاع النقل والأشغال العمومية
	393	قطاع المياه
	10.15	قطاع التهيئة العمرانية
<b>8</b>	<b>337.2</b>	<b>3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية</b>
	312	الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
	18	الصناعة وترقية الاستثمار
	7.2	السياحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف
<b>4.8</b>	<b>203.9</b>	<b>4-برنامج تطوير الخدمة العمومية</b>
	99	العدالة والداخلية
	88.6	المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية
	16.3	البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال
1.2	50	5-برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال
<b>100</b>	<b>4202.75</b>	<b>المجموع</b>

مصدر: نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره ص254.

يبين الجدول أعلاه أن القطاعات المستفيدة من البرنامج التكميلي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفادة من برنامج خاص يصل 198.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي برنامج التكميلي؛
- قطاع الإشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر المبلغ المخصص له 1703.1 مليار دج، أي 40.5% من إجمالي البرنامج؛
- القطاع الصناعة، الفلاحة والصيد البحري: استفادت من 337.2 مليار دج وهو ما يمثل 8% من البرنامج التكميلي؛
- قطاع الإداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير وإصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية والعدالة، المالية تصل قيمته 203.9 مليار دج ما يعادل نسبة 4.8% من إجمالي البرنامج؛ قطاع



التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال: استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1.2% من إجمالي البرنامج.

**ثالثا: برنامج توظيف النمو (2010-2014)**

أن المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي يقدر بـ 21214 مليار دينار جزائري مع العلم انه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:

القطاع	المبالغ (مليار دج)	%
<b>1-برنامج تحسين ظروف المعيشة</b>	<b>9903</b>	<b>45.42</b>
السكن	3700	
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
الصحة	619	
تحسين وسائل وخدمات الادارة العمومية	1800	
باقي القطاعات	1886	
<b>2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية</b>	<b>8400</b>	<b>38.52</b>
قطاع النقل والأشغال العمومية	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
<b>3-برنامج دعم التنمية الاقتصادية</b>	<b>3500</b>	<b>16.05</b>
الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

مصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، 2012، ص 254.

يبين الجدول رقم: (03) أن القطاعات المستفيدة من البرامج الخماسي تتمثل في:

- قطاع التنمية المحلية والبشرية: استفاد من برنامج خاص يصل 9903 مليار دينار جزائري، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرنامج.

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: يقدر مبلغ المخصص له 8400 مليار دج، بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج؛

قطاعات الصناعة، الزراعة، الصيد البحري والتشغيل: استفادت من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16.05% من إجمالي البرنامج.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر

مر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة بفترات متذبذبة في النمو ففي بعض الأحيان يعرف النمو رخاء وفي بعض الاخر انخفاض في نسبة النمو وهذا ما يوضحه الجدول الاتي:

الجدول رقم (09): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (1996-2021)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
النمو الاقتصادي%	4.1	4.1	5.1	5.1	3.8	3.8	5.6
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو الاقتصادي%	7.2	4.3	5.9	1.7	3.1	2.4	1.6
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النمو الاقتصادي%	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2
السنة	2017	2018	2019				
النمو الاقتصادي%	1.3	1.2	0.8				

مصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الجدول المبين أعلاه نجد:

- خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 1998 ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي من 4.10% إلى 5.10% وهذا راجع لقطاع المحروقات ومساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.
- خلال سنة 2002، ارتفع معدل النمو الاقتصادي حيث وصل إلى 5.60% نظرا للإصلاحات التي عرفت الجزائر خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.
- سنة 2010، بلغ معدل النمو الاقتصادي أعلى مستوياته حيث وصل إلى 7.20% نظرا لارتفاع أسعار المحروقات.
- سنة 2019، انخفض معدل النمو الاقتصادي حيث سجلنا 0.80% نظرا للحدث العالمي الذي ضرب العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة وهو جائحة كوفيد-19.

## المبحث الثالث: دور الحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي

من خلال المبحث الذي سوف نتناوله يجب التطرق وابرار الدور الذي تلعبه الحكومة في تحقيق النمو

الاقتصادي وهذا ما يوضحه الجدول الاتي

## المطلب الأول: العلاقة بين الحكومة والنمو الاقتصادي

تكمن العلاقة بين الحكومة والنمو الاقتصادي في الجدول الاتي

## الجدول رقم (10): علاقة الحكومة بالنمو الإقتصادي في الجزائر (1996-2021)

النمو الاقتصادي %	الحكومة	المشاركة والمساءلة	سيادة القانون	جودة التشريعات	الاستقرار السياسي	فعالية الحكومة	السيطرة على الفساد	السنة
4.1	- 1.12	-1.17	-1.22	-0.91	-1.78	-1.09	-0.57	1996
5.1	- 1.16	-1.24	-1.20	-0.88	-1.88	-0.88	-0.92	1998
3.8	- 1.08	-1.11	-1.25	-0.71	-1.43	-1.01	-0.99	2000
5.6	- 0.90	-1.04	-0.64	-0.57	-1.63	-0.61	-0.93	2002
7.2	- 0.88	-1.08	-0.61	-0.48	-1.75	-0.67	-0.72	2003
4.3	- 0.74	-0.80	-0.62	-0.44	-1.36	-0.55	-0.72	2004
5.9	- 0.60	-0.72	-0.77	-0.34	-0.91	-0.44	-0.47	2005
1.7	- 0.72	-0.92	-0.78	-0.50	-1.13	-0.43	-0.56	2006
3.1	- 0.76	-0.98	-0.79	-0.52	-1.15	-0.53	-0.59	2007
2.4	- 0.78	-0.98	-0.77	-0.62	-1.10	-0.60	-0.63	2008
1.6	- 0.86	-1.04	-0.83	-0.96	-1.20	-0.53	-0.61	2009
3.6	- 0.85	-1.02	-0.82	-1.10	-1.26	-0.39	-0.55	2010
2.9	- 0.91	-1.00	-0.82	-1.21	-1.36	-0.51	-0.57	2011
3.4	- 0.88	-0.91	-0.81	-1.32	-1.33	-0.44	-0.52	2012
2.8	- 0.80	-0.89	-0.69	-1.14	-1.20	-0.43	-0.47	2013
3.8	- 0.84	-0.81	-0.80	-1.30	-1.19	-0.34	-0.61	2014
3.7	- 0.85	-0.85	-0.93	-1.23	-1.09	-0.38	-0.62	2015
3.2	- 0.87	-0.86	-0.91	-1.23	-1.10	-0.43	-0.65	2016
1.3	- 0.84	-0.90	-0.91	-1.26	-0.92	-0.51	-0.58	2017
1.2	- 0.84	-1.00	-0.79	-1.33	-0.84	-0.46	-0.64	2018

0.8	-0.91	-1.05	-0.85	-1.37	-1.04	-0.54	-0.64	2019
	- 0.87	-0.09	-0.79	-1.34	-0.84	-0.54	-0.65	2020
	- 0.85	-1.01	-0.82	-1.17	-0.88	-0.62	-0.61	2021

مصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

بالرغم من ان النتائج المتحصل عليها في الجدول السابق تتوافق مع كثير من الدراسات التجريبية التي اثبتت وجود علاقة طردية ومعنوية بين الحوكمة والنمو الاقتصادي الا ان خاصية الاقتصاد الجزائري تتطلب قراءة متأنية للنتائج وذلك بالتعمق أكثر في أسباب ظهور هذه العلاقة الموجبة رغم تدني مستوى الحوكمة في الجزائر.

- خلال سنة 1996 بلغ معدل الحوكمة -1.12 والذي يقابله معدل النمو الاقتصادي 4.1%، وفي سنة 1998 نجد انخفاض معدل الحوكمة والذي بلغ -1.16 في حين يقابله ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي والذي وصل 5.1% وهذا ما تفسره أنه لا توجد حوكمة ولا يوجد أي دور للحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي، وإنما يساهم قطاع المحروقات في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

- خلال سنة 2003، نجد تحسن وارتفاع في معدل الحوكمة حيث بلغ -0.88% وهذا ما يقابله ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي خلال تلك السنة والذي بلغ 7.2% هنا نقول أن للحوكمة دور في زيادة وتحسن التتمو الاقتصادي وهذا راجع للإصلاحات التي أقرها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال تلك الفترة إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات خلال تلك السنة حيث وصل سعر البرميل الواحد دولار.

- خلال الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى سنة 2009 نجد أن هذه الفترة عرفت تذبذب في نسبة النمو الاقتصادي حيث أنه عندما يرتفع النمو الاقتصادي تنخفض الحوكمة وعندما ينخفض النمو الاقتصادي ترتفع الحوكمة وهنا نقول انه لا يوجد دور وتأثير للحوكمة على النمو الاقتصادي.

- خلال سنة 2019 بلغ معدل الحوكمة -0.91 بينما يقابله انخفاض النمو الاقتصادي والذي وصل إلى 0.8% وهي تعتبر أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة وهذا راجع لانخفاض الطلب على المحروقات الجزائرية بسبب جائحة كوفيد-19.

المطلب الثاني: المعوقات والعراقيل التي تواجهها الجزائر في تطبيق الحوكمة.

لكي تكون أي دولة لها اقتصاد قوي لا بد من توفرها على سياسة أو حوكمة جيدة منتهجة تؤدي بها للوصول إلى نمو اقتصادي جيد ومتطور على عكس الدول التي تنتهج حوكمة سيئة أو هناك عراقيل تعيق تطبيق هذه الحوكمة فهنا لا تتمكن من الوصول إلى الأهداف المرجوة وهنا لا بد من إيجاد حلول وطرق لتفادي هذه العقبات والعراقيل وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً- تحديات تطبيق الحوكمة في الجزائر: <sup>1</sup>

1. الفساد: عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة وينتج عنه الكثير من الآثار السلبية والخطيرة فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على هروب الاستثمارات الأجنبية إلى جانب ذلك فإن للفساد تكاليف أخرى منها:

- انخفاض 1% الانفاق الحكومي على المشاريع ذات التوجهات الاجتماعية

- زيادة سوء تخصيص الموارد والتحديات الأكبر الذي يواجه تطبيق الحوكمة هو اتباع نطاق الفساد الذي يشمل الأجهزة الحكومية المسؤولة أساساً على محاربة الفساد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة.

2. الممارسة العملية والديمقراطية:

إذا كانت هناك الاقصاديات النامية والصاعدة تحاول ان تطبق الحوكمة بشكل سليم وفعال فإنها في اطار هذا السعي اصبح الواجب عليها ان تعمل على إرساء قواعد الديمقراطية والتي من اثارها الإيجابية تعتبر الديمقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية والتي تقف حائلاً أمام سعي أي طرف أو أي قوى سياسية للانفراد بالسلطة وذلك يعمل على تطبيق نطاق الفساد والاثار السلبية الناجمة عنه تتيح الديمقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة ودون أية ضغوط.

3. احترام سلطة القانون :

لا يمكن لأي شخص أن يكون فعالاً إلا إذا تقيّد بالقانون وهكذا هو حال الحوكمة، فلن تكون هناك حوكمة فعالة ورشيده إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها وتأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وقد يكون هناك تناقض بين النصوص القانونية لذا يجب التركيز

<sup>1</sup> بن مخطار مرزاق، عمروش تيزيري، واقع ممارسة معايير الحوكمة في مؤسسة اقتصادية جزائرية، دراسة حالة مؤسسة سوكتيد، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017، ص 28.

على بعض العناصر المهمة حتى لا يحدث هناك فصل بين القانون وتطبيقه من الناحية العملية ومن هذه العناصر الوضوح التحديد الالتزام بالتطبيق الثواب العقاب

4. انشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح: إن عمليات التواطؤ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة والإطارات المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح ولكنها تضر أيضا بالشركة ومستقبلها لذا من الضروري أن يكون هناك حزمة من الإجراءات والسياسات التي تعنى بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالمؤسسة.

#### ثانيا- عوائق تطبيق حوكمة المؤسسات في الجزائر:

إن تطبيق الحوكمة في الجزائر لم يكن بالأمر الهين نظرا للمشاكل التي تعاني منها والتي تحول دون تحقيق سير اليات الحوكمة فيها وبالتالي الوصول الى التنمية ولعل تهم أسباب التي كانت بمثابة حجر العثرة أمام الجزائر نذكرها فيما يلي:

- غياب الإفصاح والشفافية في المعلومات كما أن طبيعتها لا تساعد على إتخاذ أي قرار بالنسبة للأطراف ذات المصلحة.
- عدم التزام المسؤولين بقواعد السلوك المهني الرشيد وإعطاء الأولوية للمصلحة الخاصة.
- غياب الدراسات والأبحاث والملتقيات وغيرها التي تخص موضوع الحوكمة.
- عدم كفاءة سوق أوراق المالية الجزائري مقارنة بالأسواق الخارجية وهو ما أدى الى انعدام الثقة.
- إنعدام الرقابة على مستوى أداء الشركات الجزائرية ككل.
- عدم توفر المعلومات المختلفة في الوقت المناسب لجميع المتعاملين.
- عدم توفر إطار قانوني يحمي حقوق الأقلية صغار المساهمين ويعوضهم عن أي انتهاك لتلك الحقوق.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن مخطار مرزاق، عمروش تيزيري، مرجع سبق ذكره، ص 29.

### خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل معرفة علاقة الحكومة بالنمو الاقتصادي بناء على مؤشرات الحكومة ثم حساب معدل الحكومة عن جمع مؤشراتنا و قسمتها على ستة، ثم تطرقنا إلى واقع النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال معرفة البرامج التي إنتهجتها الجزائر والأهداف منها ثم تطرقنا إلى النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1996-2019) ثم أجرينا علاقة بين الحكومة و النمو الاقتصادي لمعرفة إن كان هناك دور للحكومة في تحقيق النمو الاقتصادي، و بعدها تكلمنا على العراقيل و المعوقات التي كانت حاجزا دون تطبيق الحكومة في الجزائر.



# خاتمة





خاتمة:

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مفهوم الحوكمة والنمو الاقتصادي وعلاقتها وكذا معرفة متغيرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما أن هناك علاقة قوية بين مؤشرات الحوكمة الجيدة والفعالة والنمو الاقتصادي، تتركز في المقام الأول في الفساد الذي يؤثر بقوة على مستويات النمو، وهذه الأفة هي متأصلة في النظام سواء على مستوى الإدارات، الحكومات أو حتى المواطنين، وهذا ما أثر سلبيا على التعبئة الفعالة لعوامل الإنتاج .

كذلك غياب سيادة القانون الذي يحارب مثل هذه الظواهر سيؤثر على النمو، وهذا ما تجلى في هذه الدراسة من خلال أثره السلبي على النمو. فعلى الدولة أن تعمل على إصلاح مؤسساتها القضائية وتعمل على تحقيق سيادة وقوة القانون. والجانب الأكثر تأثير هو غياب الديمقراطية الحقيقية نتيجة الصراعات الداخلية والنزعة القومية التي تتحني للسلطة العسكرية، فغياب عملية التداول على السلطة يكون جماعات ولوبيات تعمل على التحكم في جميع المؤسسات سواء السياسية، الاقتصادية وفي هرم السلطة، وفي دولة ريعية تعمل على التحكم في الموارد وفي التحويلات الحكومية، وهذا ما يدفعها على المحافظة على هذا الوضع ويمنع تشكيل اقتصاد إنتاجي تنافسي.

وكل هذه المتغيرات تؤثر على مناخ الاستثمار في الجزائر، وهذا ما يعكس سوء الإدارة الجزائرية التي تتميز ببيروقراطية حادة ومناخ غير مواتي للنشاط الاقتصادي. وقد ظهرت تأثيرات هذين المتغيرين في الدراسة الإحصائية أنها متغيران أساسيان يؤثران بقوة على النمو في الجزائر. فتوجه الدولة بقي محصورا في إصلاح مؤسساتها السياسية والاقتصادية، خاصة وأنها تملك جميع المتغيرات أن هذه الدراسة تبقى ناقصة نظرا لأن التقليدية على غرار الرأسمال المادي والبشري. إلا المتغيرات هي متغيرات صورية وذاتية تبعة لوكالات عالمية، حيث كل وكالة لها طريقة خاصة في تجميع مؤشراتنا، وهذا هو الانتقاد الرئيس ي الموجه إلى هذه المؤشرات وهو كيف تم بناؤها وجمعها خاصة تلك الناتجة عن استبيانات مستقصاه من المواطنين.

نتائج الدراسة :

- لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى جملة من النتائج نوردنا فيما يلي :
- حيث لا يمكن وجود نمو اقتصادي متطور مرتبط بحوكمة جيدة.
- تبين ان لا يوجد للحوكمة دور في تحقيق النمو الاقتصادي وانما قطاع المحروقات هو الذي يلعب دورا رئيسيا في تحقيق ذلك.
- تبنت الجزائر الحوكمة وأطلقت عدة برامج إصلاحية كمحاولة منها لتجسيد أهداف المبادرة المختلفة ومنها الإدارة الاقتصادية السليمة القائمة على إدارة جيدة للمالية العامة وتعزيز المساءلة والنزاهة، وكفاءة النظم النقدية والمالية وشفافية الموازنة ومحاربة الفساد.

- تعد الحوكمة المحرك الرئيسي للحكومة وترتبطه بها علاقة طردية وإيجابية بالنمو الاقتصادي، التي تعرف تطورا وتحسنا كلما توفرت البيئة الملائمة من المساءل وسيادة القانون والاستقرار السياسي، وفالديموقراطية تحتاج إلى ترشيد الحكم لتحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة عليه.
- مؤشر نوعية التنظيم هو العامل الأكثر تأثيرا بالإيجاب ومعنوي على الناتج المحلي الاجمالي، كما أن لتقشي ظاهرة المحسوبية والبيروقراطية وعدم الشفافية في الجزائر يعتبر الكابح الأول للاستثمار.
- إن تقشي ظاهرة الفساد في عمق الدولة وانسداد كل قنوات التعبير مما يعطي الشعوب حق المعرفة والمساءلة.
- يؤثر مؤشر الاستقرار السياسي بشكل سلبي على النمو الاقتصادي.

### الاقتراحات :

على ضوء النتائج المتوصل إليها نضع بعض :

- العمل على ارساء الحوكمة والسعي نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني والذي يعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي.
- تدعيم ثقة الشعب بالحكومة لأنه عنصر أساسي لضمان فعالية الحوكمة، وهي أحد أسس الحكم الرشيد وهذا من خلال تطهير الجهاز الاداري للدولة وتقريبه من المواطن، بإتخاذ إصلاحات لمواجهة الفساد والتعسف.
- ضرورة مواصلة مسيرة الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، من خلال مختلف البرامج وإرساء معايير الحوكمة من خلال المشاركة في السياسات الاقتصادية.
- على الجزائر أن تكفل لجميع مواطنيها دون تمييز إمكانية المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من العولمة، ويجب عليها أن تقيم نظاما سياسيا واقتصاديا يشجع الحكومة والقادة السياسية ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني على صياغة الأهداف التي تتركز على أحداث التنمية البشرية التي أساسها الفرد والسعي لتحقيقها، بالإضافة إلى نظام يعزز توافق الآراء العام حول هذه الأهداف.
- ضرورة مواصلة العمل على إصلاح مؤسسات الدولة لتصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة والشفافية والتي تعد حجر الزاوية في الحكم الرشيد والحوكمة.

### أفاق البحث :

- موضوع الحوكمة هو موضوع مشعب يحمل أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تتشابه هذه الأبعاد فيما بينها، لذلك يمكن للمهتمين بهذا الموضوع التطرق إلى الكثير من المواضيع والدراسات نذكر منها :
- دور الحوكمة في مكافحة الفساد والحد من الفقر.
  - بناء نموذج قياسي يحتوي على المتغيرات المفسرة للنمو الاقتصادي بالإضافة إلى معايير الحكم الرشيد.



# المراجع والمصادر



المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. فاروق عبده فله، اقتصاديات التعليم (مبادئ راسخة واتجاهات حديثة)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003
2. زهرة حسن عباس التميمي، رجاء عبد الله عيسى السالم، مصادر النمو الإقتصادي ومؤشراته، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان 2012
3. عبلة عبد الحميد بخاري التنمية والتخطيط الاقتصادي جامعة الملك عبد العزيز الجزء الثالث 2009 ص 24  
23

المقالات والمجلات:

1. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010.
2. شريف ابراهيم، دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 08، 2012
3. و.و. روستو، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962. [www.al-hakawati.net](http://www.al-hakawati.net)
4. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010) مجلة الأبحاث الاقتصادية وإدارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 02، 2012
5. سارة جريو، نبيل بوفليح، دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، العدد 02، الشلف، الجزائر
6. محمد بن عزوز، الفساد الاداري والاقتصادي وآثاره وآليات مكافحته (حالة الجزائر)، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 07، الجزائر، 2016
7. زهيرة بن علي، دور الاصلاح الانتخابي في تعزيز الحكم الراشد، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 05، معسكر، الجزائر، 2017
8. سام دلة، من دولة القانون إلى الحكم الرشيد، تكامل في الأسس والآليات والهدف، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 02، دمشق، سوريا، 2014
9. عائشة رحوي، الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، مجلة أبعاد، العدد 04، وهران، الجزائر،

الاطروحات والرسائل الجامعية:

1. بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، 2008 - 2009

2. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة )، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011
3. كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر (مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية )، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013
4. بشيري فايزة، بوترة باتول، دور الخدمات الاستشارية في تحسين كفاءة المال البشري، دراسة ميدانية بمجمع صيدال فرغ الرمان، قسنطينة، مذكرة ماستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2013
5. سهيلة منصوران، الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية، رسالة الماجستير في العلوم الاقتصادية ( غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2006
6. محمد العيد بوحمة، أثر تطور الإيرادات النفطية على ظاهرة الفساد المالي (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013
7. بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (2001-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010
8. إيمان بوعكاز، أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على اقتصاد الجزائري خلال الفترة (2001-2010)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015

## المواقع الإلكترونية:

- *THE WORLDWIDE GOVERNANCE INDICATORS.2022 Update Aggregate governance Indicators 1996 2021, WWW GOVNdicators Org*
- [www startimes com](http://www.startimes.com)

## ملخص:

تهدف الدراسة الى تبيان دور الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح مفهوم الحوكمة لتغطية ومؤشراتها ومعرفة أثر متغيرات الحوكمة على النمو الاقتصادي في الجزائر، كما تهدف إلى معرفة العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر،

توصلت هذه الدراسة الى عدم وجود دور للحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وانما قطاع المحروقات هو الذي ساهم في ذلك بالدرجة الأولى، وكذلك وجود نمو اقتصادي متطور لا يعكس وجود حوكمة جيدة.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، النمو الاقتصادي، مؤشرات الحوكمة، مؤشرات النمو الاقتصادي.

## Abstract :

The study aims to demonstrate the role of governance in achieving economic growth in Algeria, where we relied on the descriptive analytical approach to clarify the concept of governance to cover its indicators and to know the impact of governance variables on economic growth in Algeria.

It also aims to know the explanatory factors for economic growth in Algeria. The existence of a role for governance in achieving economic growth, but the fuel sector that contributes to this in the first place, as well as the existence of developed economic growth that does not reflect the existence of good governance.

**Keywords:** governance, economic growth, governance indicators, economic growth indicators.